The Emergent Roles Of Syrian Women Refugees in Jordan Rethinking Role Theory and Its Frontiers

Mohammed AbdulKareem Al-Horani

Abstract: This study aimed at revealing the emergent roles of Syrian women refugees. The study focused on three emergent roles: First, the ration-productive role which includes the different struggles and efforts of women refugees in order to manage their family sustenance. Second, the gender role which includes the changes of women's authority and influence. Third, the emotional act which embodies the efforts made by women refugees to manage their emotions and to hide their real emotions by feigning for the sake of their family stability. The sample of this study comprised (61) Syrian women refugees who lived outside Al-Zaatari Camp for Syrian refugees and who were recruited for this purpose. The data of this study was collected by using the method of in-depth interviews.

The results showed that most of the women refugees were involved in new emergent roles after they became refugees. Most of these women shifted from working domestically as housewives into working productively in jobs that generate revenue in public affairs. In addition, the results showed that Syrian women refugees were transformed from their gender-based submission and dependency into a position of patriarchal authority and decision making. Furthermore, Syrian women refugees were involved in emotional acts through managing their emotions by concealing their suffering and resentment in the presence of their family members. This emergent role was neglected and not taken into consideration by the role theory and its frontiers as it is problematic and emerges from the rapid and sudden transformations to create a radical change in the role-set and gender structures. Although such transformations are considered privileges in natural circumstances, yet they are regarded as extra burdens in the emergent roles; hence, the emergent role carries excess burden, centers on obligations and involves strenuous efforts towards managing emotions and feigning. The strain resultant from the act of feigning may only be summarized by its existential worthiness related to sacrifice for the wellbeing of the family.

Keywords: Emergent role, Ration-productive Role, Leadership Role, Emotional Act

الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة في الأردن استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها

محمد عبدالكريم الحوراني(*)

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة من خلال التركيز على ثلاثة أدوار أساسية؛ الأول: الدور الإعاشي – الإنتاجي، ويتضمن نضال المرأة اللاجئة ومساعيها المختلفة من أجل تدبير معيشة أسرتها. الثاني: الدور الجندري، ويشمل التغيرات التي طرأت على سلطة المرأة ونفوذها. الثالث: الدور العاطفي، ويتضمن الجهود التي تبذلها المرأة اللاجئة في إدارة عواطفها والتظاهر بعكس مشاعرها الحقيقية من أجل استقرار أسرتها. أجريت الدراسة على عينة قصدية مؤلفة من (61) امرأة سورية لاجئة ممن يقمن خارج مخيم الزعتري للاجئين السوريين، وقد استخدمت المقابلة المعمقة أداة للدراسة. أظهرت النتائج أن معظم النساء اللاجئات السوريات انبثقت لديهن أدوار جديدة بعد اللجوء؛ فقد انتقلن من العمل المنزلي التقليدي وتدبير المعيشة داخل البيت إلى العمل المنتج الذي يدر دخلاً بالتفاعل مع المجال العام، كما انتقلن من الخضوع الجندري والاعتمادية إلى تقلد السلطة الذكورية واتخاذ القرار، وأظهرت النتائج أن المرأة السورية اللاجئة تمارس عملاً عاطفياً من خلال إدارة مشاعرها وإخفاء ألمها واستيائها أمام أسرتها. إن هذا الدور لم تأخذه نظرية الدور ولا تعديلاتها بعين الاعتبار؛ فهو إشكالي ناتج من التحولات السريعة والمفاجئة، ويحدث انقلاباً جذرياً في نظام الدور والبنى الجندرية، وعلى الرغم من أن تحولاته تعد امتيازات في الأوضاع الطبيعية، فإنها تعد أيضاً أعباء إضافية في الأدوار الطارئة، ولذلك فإن الدور الطارئ مثقل بالعبء، ويتمركز حول الواجبات، كما يتضمن جهوداً مضنية لإدارة العواطف والتظاهر بعكس المشاعر الحقيقية. والتوتر الناتج من هذا التظاهر يختزل فقط عن طريق استحقاقاته الوجودية المتعلقة بالتضحية من أجل الأسرة.

المصطلحات الأساسية: الدور الطارئ، الدور الإعاشي – الإنتاجي، دور القيادة، العمل العاطفي.

(*) أستاذ مشارك، قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن.

مقدمة:

أنتجت الثورة السورية موجة عارمة من اللجوء؛ حيث يكاد عدد اللاجئين السوريين في نهاية عام 2014 يصل إلى ستة ملايين لاجئ. (القدس العربي، 6 فبراير 2014)، وعلى الرغم من أن دول الجوار السوري لا تمثل واقعاً مغايراً، بشكل جوهري، من الناحيتين الاجتماعية والثقافية فإن الخروج من الوطن إلى مجتمع آخر يستلزم تغيرات حياتية، وجهوداً تكيفية، وخوض نضالات مستمرة من أجل العيش. ويلاحظ ماركوفك وماندرسون Markovic & Manderson في بحثهما لأوضاع المرأة اليوغسلافية المهاجرة إلى أستراليا أن: "عبور الحدود الوطنية يتضمن عملية إعادة بناء الوجود Re-creation". (Manderson & Markovic, 2002).

وفي تقرير صادر عن مكتب المفوض الأعلى لشؤون اللاجئين أنه من بين كل أربع أسر من أسر اللاجئين هناك أسرة تقودها امرأة؛ مما يعني أن نحو 145 ألف امرأة تواجه وضع اللجوء في دول الجوار بعد أن فقدن أزواجهن في الحرب الدائرة في سوريا. (القدس العربي: 8 يوليو: 2014)، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقييدات التي فرضت على العمالة السورية، الذكورية بوجه خاص، في دول الجوار فإن أعداد النساء المكافحات من أجل العيش يتضاعف. وحقيقة الأمر أن دور المرأة يعد مركزياً في مواقف اللجوء؛ حيث إن جزءاً كبيراً من عملية إعادة البناء وتنظيم العائلة وتغذيتها يقع على عاتق المرأة، وبصرف النظر عن الظروف تقوم المرأة بإعداد الطعام والاعتناء بالأبناء ودعم الآخرين وتعزيزهم عند الوصول إلى مكان اللجوء مباشرة.

تبقى المرأة على أدوارها التقليدية، كما تعمل على تمديدها وتوسيعها لتشمل أدواراً أخرى جديدة لم تقم بها من قبل، وبشكل خاص الدور الإنتاجي وتحمل مسؤولية الإعالة وقيادة الأسرة على نحو تام. وفي مقابلة أجرتها إيما جاتن Gatten مع إحدى النساء السوريات اللاجئات في لبنان يظهر هذا التحول العميق في دور المرأة بعد أن اقتحمت – على حد تعبير جاتن – الدور التقليدي الذكوري كرب أسرة، وتوفير الغذاء، والمأوى، والأمن لأعضاء العائلة. وتقول المرأة: "أشعر بأنني أم وأب وأخت وأخ وكل شيء بالنسبة لأبنائي... كنت في البداية ضعيفة... وقد أصبح قلبي قاسياً... على أن أنهض بنفسي لأبدو قوية أمام أبنائي... من الصعب أن تكون امرأة وحيدة وبشكل خاص في هذا المجتمع". (Gatten, 2014).

إن معظم النساء السوريات وجدن أنفسهن وحيدات في مواجهة رعاية الأسرة

وتدبير شؤونها، وقد ولدت هذه المسؤوليات الجديدة كفاحاً مستمراً في محاولة الوصول إلى الموارد وفرص العمل. لقد أصبحت هذه المسؤوليات الجديدة وما تفرضه من عناء قصة شائعة بين اللاجئات السوريات، ولكن على الرغم من ذلك، فإن التحدي الذي يواجه المرأة السورية اللاجئة في الأردن – كما يلاحظ فيجيت Wiggett – سواء داخل مخيم الزعتري أو خارجه حظي باعتبار قليل جداً. (Wiggett, 2013: 31).

وفي ضوء ما تقدم تتحدد **مشكلة الدراسة** بالتركيز على ثلاثة جوانب أساسية متداخلة تجسد بمجملها التحولات العميقة التي طرأت على دور المرأة السورية اللاجئة، وهي: **أولاً**: الإعاشة، وتشمل الإنتاج والإعالة والسعي في طلب الرزق وتزويد الأسرة بما يلزم من المال والغذاء والكساء. **ثانياً**: التغيرات المرتبطة بتولي مسؤولية القيادة واتخاذ القرار ومركزية المكانة والقوة. **ثالثاً**: العمل العاطفي، ويتجسد بالمقدرة على إدارة المشاعر وضبطها بما يتوافق مع استقرار أعضاء الأسرة ودعمهم وتعزيزهم. وانطلاقاً من هذه الجوانب فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية: **أولاً** – هل أدى اللجوء إلى جعل المرأة السورية اللاجئة تتولى دور إعالة الأسرة؟. **ثانياً** – هل ثمة تغيرات ترتبط بتولي المرأة السورية اللاجئة مسؤولية قيادة الأسرة واتخاذ القرار؟. **ثالثاً** – هل اقتضت ظروف المرأة السورية اللاجئة ممارستها دوراً عاطفياً إضافياً؟.

ومن هنا، **تهدف الدراسة الراهنة إلى الكشف عن طبيعة التحولات الطارئة على دور المرأة السورية اللاجئة وأبعاده الاقتصادية، والاجتماعية، والوجدانية**، كتعبيرعن دور طارئ (منبثق) لايستند إلى معايير مؤسسة وراسخة ولا إلى نظام دور مستقر، بل يستند إلى أداتيه instrumentalism عملية مقترنة بتدبير العيش والمصلحة الوجودية؛ مما يجعل هذا الدور في حالة تدفق مستمرة وديناميةعالية. وعلى الرغم من أن هذا الدور قد يدوم لسنوات طويلة وربما إلى الأبد فإنه – من الناحية العملية – يبقى معلقاً بين الحنين إلى الماضي والأمل في المستقبل، وفي هذه المنطقة الفاصلة بين الاستقرار القديم والاستقرار المستقبلي تكمن جميع خصائص هذا الدور الذي لم يحظ بالاهتمام من قبل نظرية الدور وتعديلاتها. إن الدور الطارئ للمرأة اللاجئة يوسع الفهم حول المقدرة الإبداعية للبشر في إنتاج أدوار جديدة تشبع احتياجاتهم، والانقلابات التي يحدثونها في بنية أدوارهم التقليدية، فالناس لايعملون على تأسيس الأدوار وحدودها ويعيدون إنتاجها أو يحافظون عليها فقط، بل يعبرون حدود الأدوار ويغيرون ترتيبها وتراتبيتها ونطاقها وتبادليتها، إنها حالة تظهر حركية الفاعل

الإنساني وحريته وعقلانيته وحكمته العملية التي تتحدد بالخبرات الوجودية. ودون شك، فإن هذه الحالة التي تميز الدور الطارئ يمكن أن تعيد صياغة الخطوط العريضة لنظرية الدور وتعديلاتها وتجعلها أكثر خصوبة وثراءً في مواجهة الخبرات المعيشية والوجودية والخصائص الطارئة للدور.

يكتسب هذا الطرح **أهميته** من خلال مسارين: **المسار العلمي**؛ حيث تحاول الدراسة إظهار النقص الذي يعتري النظرية السوسيولوجية في ما يتعلق بالمعرفة المتعلقة بالأدوار المنبثقة، باعتبارها تحولاً يصيب بنية الأدوار الاجتماعية ونظامها والسياق الوجودي لها. **والمسارالتطبيقي**؛ حيث توجه الانتباه إلى التحولات العميقة التي طرأت على دورالمرأة السورية اللاجئة والدور النضالي الذي تقوم به وقدرتها على تحمل المسؤولية والعبء وقيادة الأسرة، وإلى موازاة ذلك فإن هذا الطرح يلفت الانتباه إلى حجم المعاناة التي تتكبدها المرأة في مجتمع اللجوء نتيجة اتساع نطاق الأدوار المنوطة بها، بالإضافة إلى ذلك فإن الدراسات التي أجريت حول المرأة السورية اللاجئة في المجتمع الأردني تكاد تعد على أصابع اليد حتى الوقت الراهن؛ الأمر الذي يجعل هذه الدراسة بمثابة إضافة متواضعة في هذا المجال.

مفاهيم الدراسة:

الدور الطارئ: هو ممارسة موجهة بالمعيشة، ويبدو أحادي البعد يرتكز على جملة الواجبات، وتغيب فيه الحقوق، ويظهر بصورة مفاجئة نتيجة التحولات المجتمعية السريعة، وهذا الدور يتصف بالشمولية والاحتوائية نتيجة تمركز واجبات أدوار البناء الأسري الأخرى فيه (كدور الأب، والأم، والأخ، والأخت..) ولذلك هو مثقل بالعبء، والمعاناة، ويفتقد الاستقرار؛ لأنه يتأرجح بين الماضي والحاضر والمستقبل.

الدور الإعاشي – الإنتاجي: يشير إلى الجهود المبذولة من قبل المرأة اللاجئة لتدبير معيشة الأسرة وتأمين مواردها وإعالتها. مثل بيع المنتجات المنزلية، والقيام بالأعمال المنتجة والخدمية، والحصول على المساعدات والمعونات.

تحولات موقع القيادة واتخاذ القرار: تتمثل في انتقال المرأة اللاجئة من موقع الاعتمادية إلى موقع القيادة واتخاذ القرار، ومن موقع الخضوع الأنثوي إلى موقع السلطة الذكورية التقليدية، وهذه الحالة مقترنة بغياب الزوج، أو اضمحلال دوره، أو تلاشيه، وتولي المرأة للدور المعيشي. وهذا يستلزم جرأة ومبادأة وانخراطاً أكبر في المجال العام والتماهي أكثر مع صفات الذكورية.

العمل العاطفي: يشمل جميع الجهود المبذولة من قبل المرأة اللاجئة لإدارة مشاعرها وضبط تخوفاتها وقلقها وانفعالاتها السلبية وتعويض الاستلاب الوجداني لدى أعضاء العائلة لإضفاء حالة من التماسك والاستقرار على بنية الأسرة، من مثل إظهار السرور على الرغم من الشعور بالحزن، والتظاهر بالهدوء على الرغم من حدة الانفعال، وكبح البكاء ومشاعر الاستياء.

اللجوء السوري في الأردن.. دفع المرأة إلى الواجهة:

يقدر عدد اللاجئين السوريين في الأردن بنحو مليون و300 ألف؛ حيث بلغ عدد الذين دخلوا الأراضي الأردنية قبل بدء الأزمة السورية نحو 750 ألفاً بحكم النسب والمصاهرة والتجارة، كما دخل إلى الأردن بعد تفاقم الأزمة نحو 641 ألفاً. (انظر، إرم، 2014، الحاج، 2014) والمتتبع لأعداد اللاجئين السوريين في الأردن يلاحظ أن هذه الأرقام تقريبية وتختلف من مصدر إلى آخر، لكنها متقاربة نسبياً. ويعود هذا التباين إلى عدم وجود مصدر واحد يوثق أعداد اللاجئين، وتباين المراحل الزمنية التي يتم فيها التوثيق، بالإضافة إلى دينامية تدفق اللجوء السوري عبر الحدود الأردنية سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بحسب إحصائيات إدارة شؤون اللاجئين يقيم 20% من اللاجئين في خمسة مخيمات، هي: مخيم الزعتري، ومخيم مريجب الفهود، وسكن السايبر ستي، ومخيم الحديقة، ومخيم الراجحي للعسكريين المنشقين، وجميعها موجودة في محافظات الشمال التي تتحمل العبء الأكبر من استضافة اللاجئين السوريين لقربها من الحدود السورية؛ حيث يشكل الوجود السوري فيها نحو 60% من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن. (زعرور، 2014).

وبحسب بيان مشترك لمنظمات الأمم المتحدة فإن 80% من اللاجئين السوريين في الأردن يعيشون في القرى والبلدات والمدن، وفي جميع أنحاء المملكة؛ حيث زاد هذا من الضغط على الخدمات الصحية، والتعليمية، والنظافة، والموارد المائية. (الدستور، 2014)، ووفق دراسة أطلقتها منظمة كير Caire فإن الـ 8% من اللاجئين السوريين الذين يوجدون خارج المخيمات، يعيشون في أحياء فقيرة في مناطق حضرية على أطراف المدن وغالباً في مساكن غير لائقة. وتتشارك أكثر من عائلة في السكن في شقق صغيرة؛ حيث يتوجب على الأسرة إنفاق ما يبلغ متوسطه 260 دولاراً أمريكياً كل شهر مقابل إيجار. (انظر، ريف نيوز، 17 أبريل 2014).

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، فقد دفعت الحاجة اللاجئين السوريين الذين يقيمون خارج المخيمات إلى البحث عن عمل في مجالات مختلفة، وقد انتهز أصحاب المحالّ التجارية والمطاعم والمخابز وصالات الأفراح وصالونات الحلاقة وغيرهم الفرصة لتشغيل السوريين مقابل أجر زهيد مقارنة بالعمالة الوافدة المرخصة والعمالة المحلية، خاصة أن هناك انطباعاً إيجابياً لدى الأردنيين حول مهارة العمالة السورية وجودة إنتاجها. ولكن هذه الحالة لم تدم، حيث ولد غزو السوريين للسوق الأردني امتعاضاً واستياءً واحتجاجاً لدى الأردنيين والعمالة الوافدة المرخصة على السواء، وأظهرت الدراسات أن العمالة السورية زادت من الاختلالات في سوق العمل، وعملت على رفع معدلات البطالة، وأحدثت اختلالات في سوق الإسكان. (Hall, 2013)، الصرايرة، 2014)؛ مما دفع السلطات الأردنية إلى فرض تقييدات ومراقبة حثيثة على العمالة السورية غير المرخصة – علماً بأن العمالة السورية لا ترخص إلا في حالات محددة ومحدودة للغاية – بحيث يتم إغلاق المؤسسة التي تستخدم العمالة السورية غير المرخصة كبديل لتسفير السوريين (أخبار البلد، 2014)، وفي بعض الأحيان يوضع من تتكرر مخالفته في أحد مخيمات اللاجئين وهو ما لا يفضله أي لاجئ سوري.

بطبيعة الحال، فإن هذه الإجراءات أدت إلى تقليص العمالة السورية الذكورية إلى درجة كبيرة مع بقاء عدد قليل من المغامرين في سوق العمل على الرغم من تخوفهم وقلقهم الدائم. وفي الوقت نفسه أدت هذه الإجراءات إلى دفع المرأة السورية إلى العمل وتدبير المعيشة اليومية للأسرة وتأمين مواردها، وقد أظهرت نتائج الدراسة التي أطلقتها منظمة كير أن 36% من العائلات السورية المسجلة لدى المنظمة تعيلها نساء فررن دون أزواجهن الذين إما اعتقلوا وإما قتلوا وإما ظلوا في سوريا. وقد بينت الدراسة أن النساء يرعين أطفالهن الصغار والأقارب من كبار السن ويواجهن صعوبات في جني المال. (ريف نيوز، 17 أبريل 2014).

وتشير التقارير إلى أن 75% من اللاجئين السوريين في الأردن نساء وأطفال (Christian century,2013)؛ مما يشير إلى كبر حجم العبء الملقى على النساء في ظل انحسار العمل الذكوري، وارتفاع مستوى الإعالة، وغياب الزوج لدى كثير من النساء. لقد رافق بروز المرأة في واجهة الأحداث معاناة إنسانية شاملة تحيط بمختلف المناحي الحياتية للمرأة اللاجئة، حيث يكشف أحد التقارير الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الموسوم "نساء بمفردهن –

صراع اللاجئات السوريات من أجل البقاء"، أن النساء علقن في المشقة والعزلة والقلق بعدما **أرغمن** على تحمل مسؤولية عائلاتهن بمفردهن، وأنهن يكافحن من أجل سداد الإيجار وتأمين الغذاء وشراء المستلزمات المنزلية الأساسية، وقد أنفقن مدخراتهن كاملة بما في ذلك خاتم الزواج، وأظهر التقرير أن واحدة من خمس نساء فقط لديها عمل مدفوع الأجر، وتتلقى واحدة من خمس نساء دعماً من أقرباء، وتستفيد بعضهن من كرم المجتمع المحلي، وبعضهن يرسلن أطفالهن إلى العمل، وتتلقى ربع النساء مساعدة نقدية من المفوضية وغيرها من منظمات الإغاثة. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2014 8/7).

لقد تدبرت النساء معيشتهن بطرق شتى، وبصورة فردية أو جماعية؛ فعلى سبيل المثال استطاعت مجموعة من النساء إنشاء معمل للخياطة وإنتاج الملابس بأدوات بسيطة وبجهودهن (أخبار الآن، 9 يوليو 2014)، وعملت بعضهن بإنتاج المأكولات الشامية، وأخريات عملن في الخدمة المنزلية وصالونات التجميل وصالات الأفراح. كما سارعت بعض المنظمات إلى تشكيل المبادرات من أجل الاستفادة من مهارات اللاجئات السوريات، ومثال ذلك مبادرة مجموعة (أنقذوا سوريا) للاستفادة من مهارات اللاجئات السوريات في الطهو والأعمال المنزلية. (منور، 27/12/2014)، كما عمدت كثير من المؤسسات إلى تمكين النساء اللاجئات من خلال عقد دورات تدريبية تعمل على إكسابهن مهارات جديدة لصناعات يدوية يعتشن من خلالها.

وهكذا، تصدرت معظم النساء اللاجئات، سواء بحضور الزوج أو بغيابه، المسؤولية المعممة عن شؤون الأسرة، وبصورة أدق دفعت بالمرأد السورية مجريات الأحداث إلى الانخراط في أدوار لم تألفها من قبل في موطنها الأصل من أجل تدبير معيشة الأسرة، وقد ترتب على هذه الحالة انبثاق دور معمم ومثقل بالعبء overburdened role على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسيكولوجية. إن ممارسة هذا الدور المعمم الطارئ تختلط بمعاناة حقيقية لم تفرضها فقط المسؤولية والواجبات المتنوعة الملقاة على كاهل المرأة، بل تفرضها كذلك التمايزات الجندرية التي يفرضها النظام الاجتماعي وما يترتب عليها من تبعات سلبية.

لأنها امرأة، ووحيدة، ولاجئة، وذات حاجة، وضعيفة في مجتمع ذكوري، كل ذلك ولد المزيد من العبء والمعاناة للمرأة السورية اللاجئة؛ حيث تتعرض المرأة اللاجئة في سياق سعيها لتدبير معيشة أسرتها إلى أشكال مختلفة من العنف

والاستغلال والابتزاز؛ فقد أظهرت بعض التقارير والتحقيقات الصحفية أن اللاجئات السوريات يتعرضن للاغتصاب بعد أن تم إيهامهن من قبل رجال أعمال وأصحاب نفوذ بوجود عمل شريف لديهم يدر عليهن دخلاً جيداً. (الجزيرة نيوز، 19/شباط 2013)، وقد بينت الدراسات أن اللاجئات السوريات يعانين انتهاكات مختلفة ويتعرضن للعنف على أساس النوع الاجتماعي، وتحرش جنسي ونظرة سلبية من قبل المجتمع، واعتبارها سلعة رخيصة، كما تبين أن 71% من اللاجئات المشمولات في الدراسة لا يعرفن عن وجود منظمات تقدم خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي والحماية من العنف. (حدادين، 2014).

إن المطالع لأخبار الصحافة الأردنية حول اللاجئات السوريات يلاحظ ببساطة متناهية، أنها صيغت بطريقة تظهر امتهانهن وتسليعهن، أكثر مما تظهرهن ضحايا للظروف التي أحاطت بهن والمعاناة التي يعشنها، مثلاً، يمكن للمرء أن يقرأ: "**الزواج من السوريات سراً**"، و"**الزواج من لاجئة بـ 150 دولاراً**"، و"**الزواج المبكر ينتشر بين اللاجئات السوريات**"، و"**توفير لاجئات سوريات للزواج**"، و"**لاجئات من أجل ممارسة الجنس**" و"**إجبار اللاجئات على العمل بالدعارة**"، و"**لاجئات سوريات للبيع في الأردن**"، **و** "**لاجئات سوريات يلجأن للدعارة في الأردن**". وغير ذلك من الأخبار التي من شأنها أن تولد تعميمات مبسطة حول اللاجئات السوريات في أذهان من يقرؤون هذه الأخبار. وبالفعل طغت مثل هذه الأخبار في خطاب الحياة اليومية، وتشكل انطباعاً سلبياً معمماً حول المرأة السورية اللاجئة. ومن دون شك فإن التعميم المبسط، كما هو الحال بالنسبة للصورة النمطية، ينطوي على ظلم وإجحاف ويصم جميع اللاجئات السوريات بما تظهره الصحافة انطلاقاً من حالات محدودة.

وعلى الرغم من أن تعنيف اللاجئات واستغلالهن فيه ما يسيء إلى المجتمع المستضيف ومنظومته الأخلاقية، فإن الأضواء تسلط غالباً على الضحايا، والأهم من ذلك أن النتائج المترتبة على وصم اللاجئة السورية تزيد من ثقل الدور الطارئ الملقى عليها؛ مما يضعف عزيمتها وسعيها ويشعرها بالدونية ويزيد من ألم المعاناة. إن هذه الحالة تفضي إلى نفور المجتمع من اللاجئات السوريات وضعف الميل إلى بناء علاقات اجتماعية معهن، كما تدفع أصحاب العمل إلى العزوف عن تشغيلهن أو حتى إجراء أي تعامل اقتصادي معهن؛ مما يفاقم حجم العبء المعيشي، بالإضافة إلى ذلك فإن تقدير الذات لديهن ينخفض؛ مما يؤثر على مستوى الأداء والإنجاز في المستويات المعيشية كافة. ومن هذا المنطلق، أظهرت التقارير

والتحقيقات الصحفية – كما هو موضح سابقاً – أن المرأة اللاجئة تعاني بشدة من نظرة المجتمع المحلي لهن على أنهن سلعة رخيصة. (حدادين، 2014)، كما أظهرت الدراسة التي أطلقتها منظمة كير أن اللاجئات السوريات لا يتمكن من إعالة أسرهن بسبب المستويات المتزايدة من التوتر وخطر الاستغلال الجنسي. (ريف نيوز، 17 أبريل 2014)؛ حيث يعمل وصمهن على زيادة مطامع أصحاب الميول الاستغلالية والجنسية.

لقد أدركت بعض مؤسسات المجتمع المدني حقيقة هذه المعاناة والكلفة الجندرية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليها؛ فبادرت إلى إنشاء البرامج التمكينية والإرشادية والتوعوية، ومن قبيل ذلك اتحاد المرأة الأردني الذي تبنى خطاً للإرشاد الأسري والاجتماعي والنفسي، وبرنامج توعوي، بالإضافة إلى برنامج التمكين الاقتصادي، والمساحات الآمنة للأطفال، وكل ذلك من أجل تقديم الاستشارات والإرشاد للاجئات اللواتي تعرضن للعنف والاغتصاب والتحرش وتوعيتهن بحقوقهن وتأهيلهن للتعامل مع المعاناة وتخفيف حدتها عليهن وتحصينهن ضد اعتداءات وانتهاكات مستقبلية. وفي السياق ذاته، قامت رابطة المرأة السورية، تقديراً لمعاناة المرأة السورية اللاجئة، بتنفيذ مشروع الحقيبة النسائية للنساء السوريات في الأردن بالتنسيق مع الهيئة الخيرية الهاشمية الأردنية، وبدعم من الندوة العالمية للشباب الاسلامي؛ حيث أمن المشروع المستلزمات النسائية في حقيبة لـ (6000) امرأة سورية لاجئة. (الموقع الرسمي لرابطة المرأة السورية، 2014).

تعمل هذه الاستجابات المؤسسية على رد الاعتبار للمرأة السورية اللاجئة وتصويب الانطباع حولها، وتلقي الضوء على معاناتها كضحية للظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، كما تظهرها كحالة تضحية من أجل أسرتها. ومن هنا برزت الحاجة إلى تمكينها، وإرشادها، والدفاع عن حقوقها في خضم كفاحها من أجل العيش. وهكذا، يتضح مما تقدم كيف يمكن أن تتبدل الظروف الوجودية للدور الاجتماعي جذرياً وبصورة سريعة، كما تتضح إمكانية أن يتشكل دور شمولي يحمل أعباء الأدوار الأخرى في النسق الاجتماعي كتعبير عن نسق إشكالي، وتظهر كذلك الاعتبارات الجندرية المتعلقة بوطأة أعباء الدور وواجباته، كما تظهر إمكانية أن يظهر الدور بصورة نشاط عملي براجماتي أكثر مما يظهر بصورة توقعات اجتماعية مؤسسة وراسخة.

نظرية الدور وتعديلاتها:

لقد وضع رالف لنتون Ralph Linton المرتكزات الأولية لنظرية الدور البنائية عام 1936 في كتابه الموسوم **دراسة الإنسان** The Study of Man، وأوضح لنتون الصيغة البنائية لنظرية الدور بقوله: إن المكانة status تمثل موقعاً مركزياً polar position يتكون من مجموعة حقوق وواجبات؛ والدور Role هو الجانب الديناميكي من المكانة؛ أي هو تفعيل حقوق المكانة وواجباتها. (Linton, 1936: 113-114)

تفترض هذه الأطروحة أن الدور الاجتماعي مقيد بتوقعات المكانة التي تجسد حقوقها وواجباتها المعرفة سلفاً بموجب الأنماط الثقافية، وعليه، فإن الدور يعد تعبيراً أدائياً وتوافقياً لتوقعات المكانة؛ مما يقلل من إبداعية الفاعل الإنساني وابتكاريته في ممارسة الدور. لقد تبنى تالكوت بارسونز Parsons في كتابه الموسوم **النسق الاجتماعي** The Social System الأطروحة ذاتها؛ حيث أكد أن المكانة هي الوضع الذي يتحدد فيه الفرد بالنسبة إلى الآخرين داخل النسق الاجتماعي، أما الدور فهو الجانب العملي للمكانة؛ أي ما يقوم به الفاعل في علاقته مع الآخرين الذين يتعامل معهم في إطار الدلالة الوظيفية بالنسبة إلى النسق. (Parsons, 1951 :25).

ويؤكد بارسونز – على نحو واضح – أن المكانة والدور، كوحدتين في النسق الاجتماعي، لا تنسبان إلى الفاعل ولكن إلى النسق، علماً أن الفاعل هو المنظم لجميع المكانات والأدوار التي تنسب إليه كموضوع اجتماعي. (Parsons,1951: 26).

سار روبرت ميرتون Merton على الخطا نفسها من حيث التعامل مع الدور باعتباره وحدة بنائية تقييدية، ولكنه خلافاً لـِ (لنتون وبارسونز) يفترض أن كل مكانة اجتماعية لا تتضمن دوراً واحداً ولكن تتضمن منظومة أدوار. ومن هنا، يقترح ميرتون أطروحة نظام – الدور Role-set لتشير إلى مجموعة من علاقات الدور التي ينخرط فيها الأشخاص بموجب احتلالهم مكانة معينة (Merton,1957)، ويميز ميرتون أطروحته هذه عما يطلق عليه علماء الاجتماع "الأدوار المتعددة" Multiple Roles باعتبار الأخيرة لا تشير إلى مركب الأدوار المرتبطة بمكانة واحدة، ولكنها تشير إلى الأدوار المرتبطة بمكانات مختلفة (موجودة غالباً في فضاءات مؤسسية مختلفة). ويعتبر ميرتون أطروحته حقيقة بنائية Structural Fact، كما يعتبرها مشكلة وظيفية Functional Problem تواجهها جميع المجتمعات من حيث تمفصل

articulating العديد من مكونات نظم – الدور وتنظيمها لتحقيق النظام الاجتماعي بعيداً عن الصراعات الحادة. (Merton, 1957) وهذه كلها مؤشرات واضحة على أن ميرتون لم يخرج عن الطرح البنائي في صياغة نظام الدور، ولكنه قدم إضافة ضمنه وبالتوافق مع إيديولوجيته.

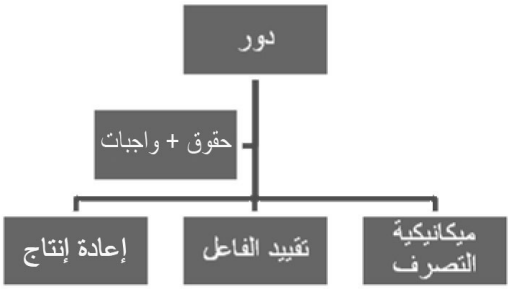

شكل (1): المنظور البنائي للدور

ويحتفظ وارد جودإنف Ward Goodenough بالطرح البنائي للدور لكنه يمنح الفاعل نطاقاً من الحرية في الأداء على أساس تمايز الفاعلين بعضهم عن بعض، ومراعاة الفروق الفردية بينهم؛ حيث يفرق بين مفهومي الهوية الاجتماعية Social Identiy والهوية الشخصية Personal Identity ليظهر مستوى ما من الحرية في ممارسة الدور؛ كما يفرق إلى موازاتها بين الحقوق Rights والواجبات Duties، والامتيازات Privileges. إن الحقوق والواجبات التي تجسد الهوية الاجتماعية تعمل على تعيين الحدود التي من المتوقع أن تقيد سلوك أطراف العلاقة، بينما الامتيازات التي تجسد الهوية الشخصية تشير إلى مستوى ما من الحرية في اختيار طريقة أداء الحقوق والواجبات. إن الهوية الاجتماعية تمثل جانباً من الذات يظهر اختلافاً في كيفية توزيع حقوق وواجبات المرء على آخرين معينين، بينما لا تؤثر الهوية الشخصية في طريقة توزيعها، على الرغم من تأثيرها في التوجهات العاطفية لأطراف العلاقة بعضهم إزاء بعض والطريقة التي يختارونها لممارسة امتيازاتهم. إن هذا التمييز، كما يلاحظ وارد، يظهر الفروقات في القوة، والمسؤولية، والحصانة لدى شاغلي الأدوار. (Goodenough, 1965: 1-4).

وتعتبر التساؤلات التي طرحها رالف تيرنر Ralph Turner على نظرية الدور البنائية بالغة الأهمية في فتح أبوابها على خبرات الحياة اليومية وعالم المعيشة

اليومي والابتعاد بصورة كلية عن الطروحات البنائية؛ فهو يتساءل: هل الفهم البنائي للدور يضيف أي شيء غير مشمول بمفهوم التوقعات المعيارية؟، وهل يمكن للتحليل البنائي للأدوار أن يتعامل مع الأدوار التي لم تستقر في بناء تنظيمي؟، وهل تستطيع التوجهات البنائية للدور أن تتعامل مع المواقف التي تتولد فيها أدوار جديدة أو تتغير فيها الأدوار القديمة من خلال جهود الفاعلين لتحقيق قيم معينة؟. ويضيف تيرنر: إن معظم الأدوار غير مقترنة ببناء واضح، وإذا كان اختبار الأدوار يتطلب اختبارها ضمن مراكز وتوقعات بنائية؛ فإن تحليل الأدوار يكون محدداً بشكل كبير جداً، وإذا كانت الأدوار جزءاً من البناء فكيف يكون ممكناً تحليل انبثاق أدوار جديدة، تكون غالباً في مواجهة متطلبات بنائية. (Turner, 1986: 370).

وبالاستناد إلى هذه التساؤلات يقدم تيرنر الانتقادات الصريحة التالية لنظرية الدور البنائية، أولاً: تقدم نظرية الدور رؤية بنائية للعالم الاجتماعي من خلال تركيزها على المعايير، ومراكز المكانة والتوقعات المعيارية. ثانياً: تتجاهل نظرية الدور العمليات الاعتيادية للتفاعل الإنساني. ثالثاً: نظرية الدور مجموعة من الافتراضات غير المتصلة بعضها ببعض وليست نظرية. رابعاً: لم تستفد بالدرجة المطلوبة من مفهوم تقمص الدور Role-taking لدى ميد Mead باعتباره مفهومها المركزي. (Turner, 1986:369-70).

يمثل مفهوم تقمص الدور المنطلق الأساس لدى تيرنر في التعديل على نظرية الدور؛ حيث يفترض أن عملية تقمص الدور هي كذلك عملية صناعة الدور Role Making، فالبشر يصنعون أدوارهم وفق ثلاثة معان أساسية؛ أولاً: إنهم يواجهون بإطار عملي ثقافي فضفاض يجب عليهم أن يصنعوا فيه دوراً يؤدونه. ثانياً: إنهم يفترضون أن الآخرين يؤدون دوراً، ويبذلون جهداً ليكتشفوا الدور الكامن خلف تصرفاتهم. ثالثاً: يسعى الناس إلى صناعة دور لأنفسهم في جميع المواقف من خلال إرسال إشارات وإيماءات تضعهم في دور الآخر وتمكنهم من تعديل سلوكهم بطرق تسهل التعاون. يقول تيرنر: "إن تحول عملية تقمص الدور إلى عملية صناعة الدور تعتبر الأساس لكل التفاعل الإنساني، إنها في نهاية المطاف تسمح للناس أن يتفاعلوا ويتعاونوا بعضهم مع بعض". (Turner, 1986: 372).

وهكذا، ينأى تيرنر بذاته عن الطروحات البنائية التي يعتبرها استثنائية، ويعتبر أن الأدوار بنى إبداعية وليست تكيفاً معيارياً، وبذلك يعيد الاعتبار إلى الفاعل

الإنساني في صياغة الدور وتعديله ومواءمته مع الأدوار الأخرى، ولكن في المقابل يلاحظ تيرنر أن هناك ميلاً لجعل الأدوار المستقرة تمتلك خاصية التوقعات الشرعية، باعتبارها الطريقة الملائمة للتصرف في الموقف. (Turner, 1986: 376).

وضمن المنحى الإيديولوجي ذاته، يفرق التفاعليون الرمزيون بين الدور التفاعلي Interactive Role والدور الاجتماعي Social Role؛ حيث يتميز الدور التفاعلي بالمرونة والقدرة على الارتجال، ويأخذ بعين الاعتبار شخصية الفاعل الاجتماعي. يعتقد التفاعليون الرمزيون أن البشر يمتلكون ذاتاً يمكن أن تكون موضوعاً لذاتها، وهذا يعني أن الفرد يستطيع أن يتصرف إزاء نفسه كما يتصرف في مواجهة العالم. (Wallace & Wolf, 2006: 220).

ويؤكد الرمزيون أن هناك كثيراً من المواقف غير محددة بنائياً وغير معرفة، وتتطلب من الناس ابتكار تصرفاتهم واستنباطها، بالإضافة إلى ذلك، حتى المواقف التي يعرف جزء كبير منها سلفاً فإنها تتضمن أفعالاً لم تحدد وتعرف. ومن هذا المنطلق، يؤكد هربرت بلومر Blumer أن التفاعلية الرمزية تهتم بالمواقف الإشكالية Problematic التي تتطلب تفسيرات جديدة مثل الأزمات والمعضلات والحروب والشغب ومواقف الرعب. ويتساءل كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يحلل هذه المواقف دون اختبار الإشارة إلى الذات وعملية التفسير مؤكداً عدم قدرة التحليل الوظيفي على تفسير أي شيء فيما يتعلق بالمواقف الإشكالية. (Wallace & Wolf, 2006: 222) وحول آلية مواءمة الأدوار البين شخصية أو داخل الجماعة ينتقل بلومر إلى مفهوم الفعل المشترك Joint Action؛ حيث يعمل المشاركون على مواءمة اهتماماتهم السلوكية وتنسيق اهتمامات الفعل من خلال التفاعل، وليس من خلال عوامل نظامية مبطنة للتفاعل. (Wallace & Wolf, 2006: 223).

بالإضافة إلى ما تقدم تقترح أرلي رسل هوشيلد Hochschild أطروحة العمل العاطفي كامتداد للتفاعلية الرمزية؛ حيث تؤكد أنه لا ميد ولا بلومر وضعا نظرية للعواطف، وكتعبير عن الإبداعية الإنسانية في إدارة الدور؛ فالعمل العاطفي يعني إدارة المشاعر وبذل الجهد من أجل الإبقاء على الاختلاف بين الشعور الحقيقي والتظاهر؛ الأمر الذي يجعل المرء في حالة تشتت عاطفي. وتذهب هوشيلد إلى أننا نختزل حدة التوتر الناتج من التشتت العاطفي من خلال تغيير ما نشعر به أو تغيير ما نتظاهر به. (Wallace & Wolf, 2006: 250-252).

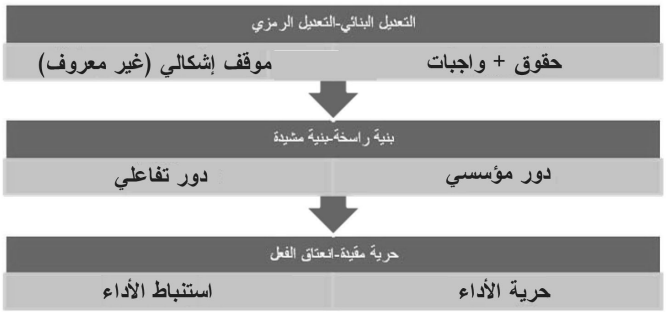

شكل (2): التعديلات على الطروحات البنائية للدور

وفي ضوء الطروحات السابقة يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: تؤكد نظرية الدور البنائية أن الدور الاجتماعي يمثل تكيفاً معيارياً واستجابة ميكانيكية للتوقعات الراسخة في البناء الاجتماعي، تتجسد في جملة من الحقوق والواجبات المقيدة لسلوك الفاعل الاجتماعي الذي يشغل موقعاً معيناً (المكانة).

ثانياً: إن الطروحات البنائية تعمل على قولبة الفاعلين وتغض الطرف عن إبداعيتهم والفروقات الفردية التي يمكن أن تظهر في عملية أداء الدور، إنها تصورهم كآليات لإعادة إنتاج البنى القائمة، ومن هنا، احتفظت الطروحات البنائية المعدلة بالإطار البنائي العام للدور (الحقوق والواجبات المؤسسة)، ولكنها أعطت الفاعلين هامشاً من الحرية في أداء القواعد البنائية كتعبير عن الفروقات الفردية الإبداعية.

ثالثاً: تؤكد الطروحات التفاعلية أن الدور الاجتماعي بنية مشيدة يشيدها الناس في تفاعلاتهم ووفق ظروفهم ومقتضيات الحاجة، وليس مجرد استجابة لمتطلبات بنائية؛ مما يكرس الاعتراف بالإبداع الإنساني والحرية الإنسانية والإنتاج الإنساني. وبالمقابل فإن الطريقة الملائمة للتصرف في الموقف يمكن أن تتحول إلى صيغة مؤسسية شرعية.

رابعاً: إن الطروحات البنائية وكذلك التعديلات البنائية لم تلتفت إلى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على بنى الدور ونظم الدور، وفي المقابل فإن الطروحات التفاعلية تنبهت إلى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على البناء الاجتماعي ضمن ما تم التعبير عنه بـ "المواقف الإشكالية"، ولكنها لم تقدم أية صياغة مفاهيمية حول طبيعة

التغيرات التي يمكن ان تطرأ على الأدوار القائمة أصلاً نتيجة حضور الموقف الإشكالي، ولم تقدم أية رؤية حول الاختلالات والتشوهات التي يمكن أن تعتري تشييد الدور في المواقف الإشكالية.

الدراسات ذات الصلة بالموضوع:

بالمقارنة مع حجم المعاناة التي تعيشها المرأة السورية اللاجئة؛ فإن الدراسات العلمية الأكاديمية التي أجريت حولها على المستويين المحلي والعالمي – بوجه عام – قليلة. لقد رُكّز، محلياً، على الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات المترتبة على اللجوء السوري للأردن، ولم تعن الدراسات المحلية بمشكلات اللاجئين أنفسهم، وقد تولى هذه المهمة باحثون أجانب منفردين أو مؤسسات دولية.

تظهر الدراسات – بصورة عامة – أن اللاجئين لديهم مصادر محدودة، وقد لا يملكون المال نهائياً أو سوى كمية بسيطة منه، ولذلك يقعون في دائرة الفقر. ثم إنهم لا يحصلون على عمل بسبب اللغة أو الفروقات الثقافية والتشريعات، حتى إن أولئك الذين لديهم تعليم متقدم يحتاجون إلى إعادة تأهيل لدخول العمل غير الماهر. بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة التي تبقى غالباً في البيت لرعاية الأبناء قد تجد نفسها مضطرة للعمل خارج البيت، بينما يجد الرجال أنفسهم عاطلين عن العمل بسبب العوائق التعليمية أو اللغوية أو العرقية أو التشريعية.... (Weine, Muzurovic, Besic, et al., 2004; Friedman, 1992).

كما أظهرت الدراسات أن المرأة اللاجئة تتحمل في بلد اللجوء، عبئاً أثقل من العمل الجسدي؛ مما كانت قد اعتادت عليه من قبل؛ حيث تصبح خبراتها السابقة غير كافية للحصول على عمل ملائم. (Nikolic-Ristanovic, 2000)، بالإضافة إلى ذلك فإنها تعاني فقدان الهوية والانتماء، وإرهاقاً روحياً، ومشكلات جسدية، وقلة مصادر الدعم العاطفي أو انعدامها، والقلق، والذكريات المؤلمة، كنتاجات خطيرة لخبراتها القاسية ضمن بيئة اللجوء الغريبة بالنسبة إليها. (Sideris, 2000; Chunk and Bemak, 2000).

وفيما يتعلق بالمرأة السورية اللاجئة في الأردن أظهرت دراسة فيجيت (Wiggett, 2013) التي أجريت حول الأدوار الجندرية في مخيم الزعتري، أن التحديات الراهنة التي تواجهها المرأة السورية اللاجئة في مخيم الزعتري تقدم

الدليل على أن التقاليد الاجتماعية متغلغلة في مجتمع اللاجئين؛ فالمرأة تفتقد الموارد، وفضاءات التأثير، وغير قادرة على التحرك، وتواجه أشكالاً مختلفة من العنف، والاستغلال الجنسي، والدعارة، بالإضافة إلى اللامساواة، والاستبعاد؛ حيث أقصيت المرأة عن العمل واتخاذ القرار، وهذا يعود إلى تمايزات الهوية الجندرية والمعايير الأبوية التي يعاد إنتاجها باستمرار. وكشفت الدراسة أن المرأة في مخيم الزعتري تعاني خبرات عاطفية قاسية نتيجة فقدان الأهل والأحبة أو غيابهم في مكان مجهول.

وفي السياق ذاته، أظهرت نتائج المسح الذي أجراه فريق العمل الفرعي لحماية الطفل والعنف على أساس جندري Child Protection and Gender-Based Violence Sub-working Group In Jordan في مخيم الزعتري للاجئين السوريين في الأردن، أن المرأة لا تتمكن من الوصول إلى الموارد بسبب ما يلي: أولاً – أجابت 34% من النساء أنه ما دام الذكور والإناث يتلقون الخدمات نفسها فإنهن منعن من الوصول إلى الموارد (المساعدات). ثانياً – فسرت 39% من النساء هذا المنع بأنه تمييز؛ حيث إنه لا توجد امرأة واحدة في عملية توزيع الموارد. ثالثاً – فسرت 19% من النساء أن هذا المنع يعود إلى تقييد الأهل ومنعهن من الوصول إلى الموارد. وأظهرت نتائج المسح أن 64% من النساء عملن عاملات نظافة، و14% حصلن على عمل مع المنظمات العاملة في المخيم. بالإضافة إلى ذلك يظهر المسح أن النساء يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن وقد فسرن ذلك بانحسار أدوار أزواجهن الإنتاجية؛ مما ولد ضغوطات لدى الأزواج نتيجة قلة المال والافتقار إلى العمل أو العمل مقابل أجر متدنٍّ لا يفي بحاجة الأسرة. (CP & GBV Sub-Group In Jordan, 2013).

وتشير بعض الاستطلاعات التي أجريت داخل المخيم وخارجه إلى أن هناك تحولاً متطرفاً باتجاه الدعارة كدور إنتاجي؛ حيث وافق بعض الأزواج على بيع زوجاتهم بمبلغ قليل يقارب 70 دولاراً يومياً، بينما باعت بعض النساء أنفسهن طوعاً من أجل تدبير العيش. وكذلك بعض النساء خارج المخيم، في المدن الحدودية، تحولن إلى الدعارة؛ مما شكل نمواً لبيوت الدعارة من أجل مواجهة المنافسة في العيش، وقد فسرت النساء بيعهن لأجسادهن بأنه لا توجد طريقة أخرى لجني المال. كما اضطرت بعض العائلات إلى بيع بناتها مقابل 20 ألف دولار أو ألف دولار. (Halaby, 2013: 8).

إن المشكلات التي تعانيها المرأة السورية اللاجئة لا تختلف كثيراً عن مشكلات المرأة اللاجئة على المستوى العالمي من حيث صعوبة الحصول على موارد، أو التعرض للعنف والتمييز الجندري، وتردي الحالة العاطفية، وتضخم الأعباء الملقاة على عاتقها، ومن قبيل ذلك كشفت دراسة زلني (Zeleny, 2000) التي أجريت حول المرأة الأفغانية اللاجئة في بيشاور وباكستان أن الأخلاق الثقافية قيدت وصول المرأة إلى الموارد؛ ولذلك انشغلت النساء برعاية أبنائهن والقيام على شؤون البيت، وقد تعزز ذلك بإدراك النساء أن العمل خارج المخيم محاط بالخطورة والتوتر ويتصف بالمجهولية، وقد عملت المرأة الأفغانية على إيجاد أماكن آمنة تسهل الدور الجندري المتعلق برعاية البيت والأبناء، خلصت الدراسة إلى أن المرأة اللاجئة توجد مكاناً للهوية والحرية يقاوم التأثير الخارجي ويسهل التعبير عن نزعتها الاجتماعية.

وبالمقابل كشفت دراسة شوتز (Schutz, 1994) أن المرأة الأفغانية اللاجئة في باكستان تستطيع أن تحسن وضعها ووضع عائلتها من خلال البرامج التي تولد الاعتماد على الذات اقتصادياً Economic Self-Reliance، ولكن خروج المرأة الأفغانية للعمل اصطدم بالتقاليد الأفغانية التي تحجب المرأة عن المجال العام؛ فلم تعمل ضمن المشاريع بعيدة المدى، ولكن بدلاً من ذلك عملت في الحرف اليدوية التي تم الاتفاق مع الحكومة الباكستانية على بيعها في السوق المحلية، ومع ذلك أوجد ذلك عداءً لدى البائعين المحليين. وتظهر الدراسة أن المشاريع المرعية من قبل حكومة البلد المستضيف يمكن أن تحقق درجة من الاستقلالية لدى المرأة اللاجئة وتمكنها من دعم أسرتها.

وقد كشفت دراسة شافر (Schafer, 2003) أن المرأة الإفريقية الشرقية اللاجئة في ملاوي Malawi تواجه مشكلات عامة مثل الافتقار إلى العائلة، وقلة فرص العمل، وتعليم الأطفال، ومؤن غير كافية، وظروف عيش سيئة، ورعاية صحية متدنية، ويتراكم عليها عبء إضافي نتيجة الجمع بين شؤون المنزل الداخلية ودعمه مادياً. وخلصت الدراسة إلى أن المرأة اللاجئة تكافح من أجل إنقاذ حياتها وحياة أبنائها وتتدرج مشكلاتها من الظروف المعيشية الصعبة وأعباء الإعالة إلى القتل والاغتصاب والإنجاب في ظروف صعبة.

وفي الولايات المتحدة أظهرت دراسة أعدها مكتب عمل المرأة (U.S Department of Refugee Women in Ilinois: 1999) في مدينة الينويز

Illinois أن المرأة اللاجئة، ضمن قوة العمل، تتركز في الأعمال قليلة الأجر ولا تكسب المال الكافي لتنتقل من الاعتماد على معونات الرفاه تماماً، كما أن ضعف اللغة الانجليزية لديها يجعلها تحتاج فترة زمنية طويلة لإعداد نفسها للعمل.

وأظهرت دراسة بيكر (Baker, 2007) أن المرأة الصومالية Somali Bantu اللاجئة في الولايات المتحدة تعاني الفقر في الحاجات المادية كالمأوى والطعام واللباس والرعاية الصحية والعمل، بالإضافة إلى قضايا عائلية مثل العنف الأسري وصعوبة تربية الأبناء، والقلق إزاء الأقارب الذين تركوهم في بلادهم، وأظهرت الدراسة أن المرأة الصومالية تغلبت على قلقها بالصلاة والصوم والنوم. ولذلك كانت بحاجة إلى دعم وجداني لتتكيف مع البيئة الجديدة.

وفي كندا لم تختلف نتائج الدراسات حول المرأة اللاجئة عما هو الحال في الولايات المتحدة؛ فقد كشفت دراسة بلتري (Beltry, 1997) التي أجريت حول النساء المسلمات المهاجرات من الشرق الأوسط إلى كندا، أن المرأة اللاجئة لا توجد لديها مصادر مالية، كما ترتبت عليها مسؤوليات إضافية من أجل الوصول بالأبناء إلى بر الأمان، كما تواجه صعوبة في الحصول على صفة لاجئة ضمن المعايير القانونية، بالإضافة إلى ذلك أظهرت الدراسة أن المرأة تتعرض للعنف الجسدي، والاغتصاب من قبل رجال الشرطة والجيران، ولأن شرفها مرتبط بطهارتها الجنسية وفق ثقافتها؛ فإن الاغتصاب ولّد لديها الشعور بالخجل والذنب وكراهية الذات self-loathing.

وأظهرت دراسة باتكوفيك (Batkovic, 2010) أن اللاجئات اليوغسلافيات المعلمات اللواتي هاجرن إلى أونتاريو وكويبك في كندا يواجهن مشكلات نظامية من قبيل قلة المعلومات حول إعادة تأهيل المعلمات، وعدم الاعتراف بشهاداتهن، وخبراتهن، كما يعانين عدم امتلاكهن اللغة، ويشعرن بالغربة بالنسبة لطرق العيش الكندية والتنوع والاختلاف الثقافي.

إن حالة الاضطراب والتمزق الوجداني تشغل حيزاً كبيراً من حياة المرأة اللاجئة، مما يفاقم أوجه المعاناة الأخرى ويضخمها؛ فقد أظهرت دراسة فازي (Vasey, 2007) بأن المرأة العراقية اللاجئة في أستراليا تعاني من تضارب الانتماء وانقسام المشاعر، وهو ما يعرف بـ "جدليات الانتماء وطول الإقامة" Dialectics of Belonging and Longing؛ حيث إن إدراك المرأة ذاتها كلاجئة لم يمكنها من

إدراك جوانب الوطن الأصل في أستراليا، إنها تشعر بوجودها في العراق وفي أستراليا في آن معاً، ومثل هذا التناقض في العاطفة والروابط جعلها لا تستقر في أي من المكانين؛ فالعودة إلى العراق بشكل دائم مستحيلة ليس بسبب الدمار الذي لحق بالعراق في غيابها فقط، ولكن أيضاً بسبب التحولات التي طرأت عليها في أستراليا.

وهذه الحالة ذاتها كشفت عنها دراسة جلادن (Gladden, 2007) التي أجريت حول إستراتيجيات التكيف لدى المرأة السودانية اللاجئة في مخيم كاكوما Kakuma في كينيا؛ فقد تبين أن المرأة السودانية تعاني اضطراباً وتمزقاً وجدانياً وثقافياً لم تتمكن من التعامل معه، بينما تكيفت مع نقص الحاجات المادية واستعانت بالمعتقدات الدينية والعائلة والأصدقاء.

يؤدي اللجوء دوراً بارزاً في توليد الصراعات الأسرية وتحول العلاقات بين أعضاء العائلة؛ فقد أظهرت دراسة لي دفرم (Diphrm, et al., 2013) أن الشابات البورميات اللاجئات في أستراليا يعانين القلق والتوتر والضغوطات الوالدية؛ فنتيجة تخوف الآباء على بناتهن أدوا دوراً تسلطياً في تربيتهن، تضمن العقوبة الجسدية من أجل ضمان خضوعهن، ونتيجة إدراكهن الصورة السلبية التي قد تتولد حولهن وحول آبائهن بفعل الإطار الثقافي البورمي امتثلن إلى طاعة الوالدين دون سؤال، وطلب الإذن عند الخروج. بالإضافة إلى ذلك خضعن لتحول توقعات الوالدين نحو التعليم؛ فاستفدن من فرص التعليم وتعلمن المهارات المطلوبة (اللغة، واستخدام الكومبيوتر، ...) وقد ساعد في ذلك المساعدات التي تقدمها الحكومة لهن؛ إذ لم يعد لهن حاجة للانخراط بالنشاطات المولدة للدخل.

وهكذا، فإن الدراسات ذات الصلة بالمرأة اللاجئة تلفت الانتباه إلى ما يلي:

أولاً: تعاني المرأة اللاجئة نقصاً في الموارد والحاجات المادية، ويساعد على هذا الأمر التمايزات الجندرية والتقييدات التي تفرضها الثقافة الذكورية الأبوية، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي تفرضها الحكومات على اللاجئين.

ثانياً: تتولد لدى المرأة اللاجئة مسؤوليات وأدوار إضافية في بلد اللجوء لم تكن تمارسها في موطنها الأصل، وغالباً ما تأخذ هذه الأعباء صورة الحاجة إلى العمل لتأمين موارد العائلة وإعالة الأبناء، والأدوار الأسرية التقليدية.

ثالثاً: تتعرض المرأة اللاجئة إلى الاستغلال على أساس جندري، كما تتعرض للعنف بأشكاله المختلفة بما في ذلك الاغتصاب، والاتجار بجسدها.

رابعاً: تعيش المرأة اللاجئة حالة من التوتر والقلق والتشتت الوجداني والعاطفي نتيجة تعلقها بالموطن الأصل ومن فقدتهم فيه، وعدم قدرتها على التكيف التام في مكان اللجوء، ويرافق كل ذلك الخوف على مستقبل الأبناء، وحاضرهم.

خامساً: نتيجة انحسار دور الزوج في العملية الإنتاجية وتفاقم الحاجة المادية للأسرة، وانقلاب النظام الكلي للأدوار في الأسرة، والخوف من المجتمع الجديد؛ فإن المرأة اللاجئة تعيش صراعات أسرية حادة مع الزوج والأبناء.

سادساً: تفتقد المرأة اللاجئة، في السياقات المغايرة ثقافياً، اللغة والمهارات اللازمة لتمكينها من العمل، حيث تتبدد خبراتها السابقة ولا يتم الاعتراف بها.

وهكذا، فإن الدراسة الراهنة تتميز عن الدراسات السابقة باقتراحها نموذجاً نظرياً جديداً (الدور الطارئ) انطلاقاً من النتائج التطبيقية المتعلقة بتحولات دور المرأة السورية اللاجئة.

منهجية الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتألف مجتمع الدراسة من جميع النساء السوريات اللاجئات المقيمات في شمال الأردن (في مدينة إربد وقراها) خارج مخيم الزعتري؛ حيث الكثافة العليا للاجئين السوريين في الأردن، علماً بأنه لا يوجد تقدير دقيق لمجموع النساء اللاجئات في مدينة إربد، بينما قدر عدد اللاجئين الكلي للعام الماضي بـ 180 ألفاً؛ أي ما نسبته 20% من سكان المحافظة (الدستور، 11 حزيران 2013).

عينة الدراسة:

تتألف عينة الدراسة من (61) امرأة سورية لاجئة، وقد تم سحب العينة بطريقة قصدية لضمان شرطي الزواج ووجود الأبناء دون اشتراط وجود الزوج أو عدمه، ولذلك تم استثناء النساء اللواتي ليس لديهن أبناء أصلاً أو أن أبناءهن غير موجودين معهن. سحبت العينة من النساء اللواتي يراجعن اتحاد المرأة الأردني، وممن كن يتلقين المساعدات في أماكن توزيعها، ممن رضين إجراء المقابلة معهن مباشرة أو بتحديد موعد آخر؛ الأمر الذي اقتضى زيارة عدد من النساء في بيوتهن. لقد استغرقت عملية

جمع المعلومات من النساء ثلاثة أشهر ونصف الشهر، علماً بأن الباحث قد استعان بمساعدتي بحث من اتحاد المرأة الأردني مدربتين على إجراء المقابلة.

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة في جمع المعلومات على استمارة مقابلة ترتكز على ثلاثة محاور، يتقاطع بعضها مع بعض جندرياً، ولكن تم تفصيلها على النحو الآتي: **الأول**، انخراط المرأة في **الدور الإعاشي** الذي يتضمن إسهامها في الإنتاج وتدبير معيشة الأسرة. **الثاني**، التحول الذي طرأ على **الدور الجندري**، وهو لا ينفصل كلياً عن الدور الأول من حيث تحمل المسؤولية واتخاذ القرار. **الثالث**، **العمل العاطفي**، ويتضمن الجهود التي تبذلها المرأة في إظهار مشاعر وعواطف مغايرة لما تكتم. وقد تضمنت الاستمارة مجموعة من المتغيرات الوصفية الأولية مثل: مدة الإقامة، ووجود الزوج أو عدمه، وعمل الزوج أو عدمه، وعدد الأبناء، والعمل قبل اللجوء، والمستوى التعليمي. علماً بأن المقابلات قد سجلت كاملة، بالإضافة إلى ما أمكن توثيقه كتابة في أثناء المقابلة.

تحليل المقابلات: تعتمد الدراسة على تحليل كيفي Qualitative Analysis مبني على تعبير النساء السوريات عن خبراتهن بعد اللجوء، واتبع التحليل اليدوي للمقابلات؛ حيث كثفت القضايا التي تدلي بها النساء حول كل محور، ومن ثم دعمت باقتباسات مباشرة وحرفية من خطاب النساء؛ بحيث يتم الاقتباس بالاعتماد على اللهجة المحكية للنساء السوريات. وبعد ذلك تستنبط الدلالات والمعاني التي تحملها الاقتباسات.

تحليل النتائج ومناقشتها:

جدول(1)
خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار
العمر	30–20	14
	40–31	31
	50– 41	12
	60–51	4
	المجموع	61

تابع / جدول(1)
خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار
مدة الإقامة	سنة	10
	سنتان	34
	ثلاث سنوات	17
	المجموع	61
وجود الزوج	موجود	48
	غير موجود	13
	المجموع	61
هل الزوج يعمل	يعمل	8
	لا يعمل	40
	المجموع	48
عدد الأبناء	1 –2	12
	3–6	47
	7 فأكثر	2
	المجموع	61
العمل قبل اللجوء	كنت أعمل	11
	لم أكن أعمل	50
	المجموع	61
المستوى التعليمي	أمي	1
	ثانوي فأقل	52
	بكالوريوس	3
	دبلوم	4
	ماجستير	1
	المجموع	61

تظهر خصائص النساء اللاجئات أن معظمهن شابات بين (31–40) سنة، وهذا يرتبط بمقدرتهن على الصمود أكثر أمام صعوبات الحياة، والمقدرة على تدبير

المعيشة وممارسة العمل الشاق. كما يظهر أن معظم النساء مع أزواجهن ولكن معظم الأزواج لا يمتلكون عملاً، وتجدر الإشارة إلى أن هناك قلة من الأزواج يمارسون عملاً – كما أفصحت النساء أثناء المقابلة – ولكن بالخفية. ويعود ذلك إلى حظر العمالة السورية إلا بتصريح؛ حيث تلاحق العمالة السورية وتتابع باستمرار. ويلاحظ كذلك أن عدد الأبناء لدى معظم النساء اللاجئات يراوح بين (3–6) مما يزيد من حجم المعاناة والضغوطات والمسؤولية الملقاة على عاتق المرأة.

ويظهر أن معظم النساء لم يعملن قبل اللجوء، ومن قلن إنهن يعملن كن – في غالب الأمر – من درعا وعملن في الأعمال الزراعية البسيطة من قبيل مساعدة الزوج، والبعض الآخر عمل في مجال التجميل النسائي. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن معظم النساء حصلن على تعليم متواضع (أقل من ثانوي)، وهذا يتفق نسبياً مع حقيقة أنهن لم يكن يعملن قبل اللجوء. وهذا يعني أن أي عمل سوف يمارسنه إما أن يكون امتداداً للأدوار التقليدية التي كن يمارسنها داخل البيت وإما أن يكون معتمداً على الجهد العضلي.

إن عدم وجود الزوج أو وجوده مع عدم توافر فرصة عمل له، وتقييد فرص العمل أمام العمالة السورية الذكورية، كان بمثابة القوة الضاغطة لدفع المرأة اللاجئة إلى الخروج من البيت أو بصورة أدق، للسعي من أجل تدبير معيشة أسرتها.

الدور الإعاشي – الإنتاجي: انتقال آليات تدبير المعيشة إلى المجال العام:

أظهرت المقابلات المعمقة مع النساء أن معظمهن لم يمارسن عملاً تعتاش من خلاله الأسرة وتعتمد عليه في مجتمعهن الأصلي، وإن كان هناك عمل لدى قلة منهن فهو تكميلي وليس مركزياً في إعالة الأسرة وتأمين معيشتها، وكما هو معروف فإن المجتمع السوري يستند إلى تقسيم عمل تقليدي كباقي المجتمعات العربية؛ فالرجل يقوم بمسؤولية الإنتاج والإعالة والمرأة تقوم بالأدوار المنزلية. وهنا تكمن المفارقة الجوهرية؛ فقد دفعت الحاجة المرأة إلى الواجهة مرة واحدة مما أحدث انقلاباً في نظام الدور وترتيباته. تقول إحدى النساء: "**بسوريا أغلب النسوان ما بيشتغلو وأزواجن هن اللي بيشتغلو، ويا دوب الست تؤوم ببيتها وزوجها... هون نتيجة الغلا والطفر صارت الست تشتغل...**"، وتقول أخرى: "**أنا كنت موظفة بالحكومة وباخد معاش شهري وكنت اشتري كل شي للبيت جاهز، كوسا محفور وباميا مئمعة حتى البئدونس مفروم، هلا أنا أخدت دور هاي الست اللي كنت أشتري**

منها، بعمري ما كنت اتخيل اني أصير اعملون للنسوان". ومما يعبر عن الوضع ذاته أيضاً قول إحدى النساء: "**بسوريا الست مستته بس هون العازة بتخلينا نشتغل تا نئدر نعيش**" وكذلك قول إحداهن: "**بسوريا ما كان في داعي للشغل، هلا صار لازم اشتغل**". إن هذه التصريحات تعبر عن عمق الانقلاب في نظام الدور الذي تعيش المرأة السورية اللاجئة في سياقه، وعلى الرغم من أن الحاجة والمصلحة جعلت نظام الدور افتراضياً في هذه الحالة، فإن التحول السريع غالباً ما يحدث اضطراباً وإرباكاً لدى الفاعلين، ولكن ما سهل مهمة المرأة السورية هو أنها مارست عملاً منبثقاً من خبراتها السابقة ومعتمداً عليها، أو أنها تلقت دورة تدريبية قبل ممارسة العمل. بالإضافة إلى ذلك أنها جاءت إلى سياق ثقافي لغوي مشابه لسياقها المجتمعي، وقد أظهرت الدراسات السابقة كيف يعمل هذا السياق عائقاً أمام المرأة اللاجئة في مجتمع مغاير ثقافياً ولغوياً. (Batkovic, 2010).

ولكن على الرغم من ذلك فإن عمليات تدبير المعيشة والإنتاج وفق مقتضيات الضرورة في مكان اللجوء ترافقها معاناة وضغوطات هائلة نابعة من الحاجة الملحة، بالإضافة إلى حالة اللااستقرار. وقد عبرت إحدى النساء عن هذه الحالة بقولها: "**...بسوريا كنت أعمل بشك العبي والجلابيب بس كان وضعنا مرتاح... هون صار الشغل اجباري وبطلوع الروح لتلائي شغل...ازا ما اشتغلنا شلون بدنا نعيش**"... وتقول أخرى: "**بطلوع الروح عم أمن شغلات البيت**"...ومن التصريحات كذلك: "**هلا كل حياتي هموم ومسؤوليات...أنا بشتغل الطلبات وزوجي بوصلهن لبيوت الزباين**"...و "**بشتغل لأدفع أجرة البيت... بشتغل بالبيوت وبنظف وبرتب شو بدي اعمل**"..." **هون المصاريف اكتر من سوريا، إيجار بيت وفواتير ومصاريف أولاد**"..."**شغلات كتير صارت مطلوبة مني أكتر بكتير ما كنت بسوريا**".

وقد كشفت المقابلات أن من الأعمال التي تقوم بها المرأة السورية اللاجئة: الخدمة في البيوت، وحضانة الأطفال، وتنظيف السجاد والشبابيك، وصناعة المونة (مخللات ومقدوس)، والكبة ولف ورق العنب، والعمل في المطاعم، وفي صالونات التجميل، وقطف الملوخية وحفر الكوسا، وتقميع الباميا، وفرم البقدونس، وتنظيف صالات الأفراح. إن هذه الأعمال وغيرها تظهر تمدد العمل المنزلي الذي كانت تمارسه المرأة اللاجئة أصلاً إلى المجال العام واستثماره في تدبير المعيشة، بمعنى آخر لقد تحول العمل المنزلي الذي كان يعتبر دونياً ولا تتقاضى عليه المرأة أجراً إلى عمل مركزي يدر دخلاً. ومن جهة أخرى، بعض النساء خضعن لدورات تمكينية

اكتسبن من خلالها صناعة تدر دخلاً، مثل حياكة الصوف، وصناعة الصابون، وسائل الجلي، وصناعة الشمع، وتركيب العطور، وصناعة القش والإكسسوارات. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت النساء بيع الكوبونات الغذائية التي تحصل عليها، أو بيع بعض المساعدات العينية مثل الرز والسكر ومواد التنظيف من أجل الحصول على المال لسد حاجة أخرى؛ فتقول إحداهن: "**الكوبونات حلو أزمة كتير كبيرة عم بيأمنو الأكل والشرب على الأقل**".

وفي حقيقة الأمر، بدا أن الحصول على المال وتدبير المعيشة اليومية لم يقترن بعمل محدد، إنها عملية ديناميكية توجهها الحاجة والمصلحة؛ فيمكن أن تنخرط المرأة في أي نشاط إنتاجي يساعدها في تأمين العيش، تقول إحدى النساء: "**.. شو ما أجى بين إيدي بسلك حالي...غصب عني بشتغل أي شي...**".

إن هذه الأعمال التي طرأت على الحياة اليومية للمرأة اللاجئة جعلتها محور عملية الإنتاج ومركز إعالة الأسرة وتدبير عيشها، إن هذه الحقيقة ليست موضوعية فقط، بل ذاتية كذلك؛ حيث تدرك المرأة أنها المسؤولة عن إعالة الأسرة، ومعيشتها معلقة بها؛ فمن العبارات التي صرحت بها النساء إزاء هذه المسألة: "**صار كل شي علي.. بالأردن كل شي اختلف**"... و:" **أنا المسؤولة عن كل شي... أنا الأب والأخ والأم لاولادي... بايدي عم أمن كل شي من أكل وشرب وكل شي**"... و"**أنا متحملة مسؤولية البيت كاملة**"... و"**زوجي ماله دور هلأ مسؤولية الصرف بتحملها أنا**"... و"**كل شي وائع براسي**". إن الإدراك المقترن بتحمل المسؤولية يعمل على تعميق الالتزام ويزيد من حجم الضغوطات الواقعة على المرأة.

ومن المفارقات المقترنة بهذه الحالة أن الدور الإنتاجي الذي تقوم به المرأة اللاجئة لم يحقق لها الاستقلال والرفاه كما هو مفترض، بل ولد مزيداً من المعاناة والالتزام الاجتماعي إزاء الأسرة ومتطلباتها. كما نقلها من اعتمادية آمنة ومستقرة إلى نضال وكفاح غير آمن ولا مستقر. بالإضافة إلى ذلك فإن فقد مثل هذا الدور ترتب عليه حالة هبوط وانحدار في توقعات المرأة والوضع الاجتماعي لها، ومن قبيل ذلك تقول إحدى النساء: " **كنت بسوريا معلمة (لغة انجليزية) حاولت دور على شغل، بس هون ما في، صرت جيب فول وزعتر وملوخية بجهزهن بالبيت وببيعون**". إذن، يبدو هذا الدور الإنتاجي الجديد بمثابة حاضنة للواجبات ولكنه في الوقت نفسه يفتقر إلى الامتيازات.

إن هذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة التي توصلت إلى أن اللجوء وضع المرأة في دائرة الفقر، كما أنها تعاني صعوبة في العيش والحصول على موارد، بالإضافة إلى اعتبار تأمين الموارد من المسؤوليات الإضافية التي ترتبت عليها. (Beltry: 1997; Baker: 2007; Schafer, 2003).

دور القيادة – الانتقال من التبعية إلى السلطة:

ثمة قاعدة مادية اقتصادية ترتكز عليها الأدوار الجندرية التقليدية؛ فالتبعية والافتقار إلى السلطة وتقييد الحرية مرتبط أساساً بالاستقلال المادي، ولذلك فإن انقلاب نظام الدور بالنسبة إلى المرأة اللاجئة لا يتوقف عند حدود الأدوار الإنتاجية بل يشمل كذلك الأدوار الجندرية؛ فبعد انحسار القوة الإنتاجية للزوج وتمركز عملية الإنتاج بيد الزوجة، أجبر الزوج على التنازل، قهرياً، عن حقوق السلطة التقليدية؛ بمعنى آخر لقد استكان الدور الذكوري وضعف أمام أعباء الحياة المادية. تقول إحدى النساء: "**زوجي رفض اني اشتغل، بعدين ما عاد يحكي لأنه صار إجباري بدنا ندعم البيت**". ليس هذا فحسب بل إن النساء يدركن التحول العميق الذي طرأ على دورهن؛ مما يعمل على تضاؤل الحدود الجندرية التقليدية أو إلغاء فاعليتها، ولذلك أظهرت النساء نوعاً من المماهاة والمشابهة الواضحة مع الدور الذكوري، وإن احتوت تضمينات سلبية تحمل دلالة عدم الرضا عن هذا الانقلاب. ومن قبيل ذلك، تقول إحداهن: "**هلا صرت أتحمل مسؤولية كل شي لأنه ما بيطلع بايدو يعمل شي**"..وتذهب إحداهن إلى القول: "**هلأ بطلت ست بيت**"... وتقول أخرى: **عم بتحمل دور الأب، هلأ أنا اللي بصرف عالبيت وبركض عالجمعيات والمساعدات، وهو ما عم يعمل شي، وأنا اللي بشتري أغراض البيت وبوصل الأولاد للمدرسة**"... وتقول أخرى: "**هلأ أنا الكل بالكل**"... وكذلك: "**أنا البي والأم لأولادي**". إن عدم الرضا عن هذا التحول نابع من حجم الجهد الناجم عن ممارسة دور الرجل بالإضافة إلى دور المرأة التقليدي، إنه تعبير عن تحول غير سار نظراً لسرعة التحول وقسريته وعبئه.

إن ممارسة المرأة لدور الأب انعكس، دون شك، على خصائص المكانة والنفوذ؛ حيث أصبحت المرأة تتخذ القرار في الأسرة وتوجه الأدوار الأخرى، وقد رافق ذلك استجابة تكيفية من قبل الأدوار الأخرى لها. وهذا يعني أن المرأة قد أصبحت في موقع السلطة بعد أن كانت في موقع الاعتماد والتبعية. تقول إحدى النساء: "**زمان ما كان ياخد رأيي، هلا بشاورني، وبسمع كلمتي كمان**"... وتقول أخرى: "**أنا باخد**

القرار وببلغه فيه وما بيعارضني لأنه صار عنده ثقة فيي أكتر"... وتقول إحداهن: "**أنا باخد القرار لوحدي ومسؤولة عن كل شي**"... وكذلك: "**أنا هلأ كل شي، بصرف عالبيت، وبنظم أموره**"... و"**القرار هلا الأول والأخير إلي أنا**".

على الرغم من تغير القواعد المادية الاقتصادية، فإن النظام الاجتماعي الذي يكرس سلطة الرجل وتفوقه يدوم مدة أطول. ولذلك يمكن أن نلمس من مقولات النساء السابقة أن قرار الزوج لم ينته بصورة كلية لدى بعضهن؛ فهو يستشير وهي تبلغه وهو يسمح، وعلى سبيل المثال تقول إحداهن: "**هلأ صار بيسمحلي اطلع من البيت متل ما بدي...**"... وتقول امرأة أخرى: "**زوجي ما بيعمل شي من دون ما ياخد رأيي... فيكي تحكي بشاورني بالكبيرة والصغيرة**". وعلاوة على ذلك فإن قلة من النساء أكدن خضوعهن للزوج بصورة مطلقة على الرغم من أنه لم يعد منتجاً؛ مما يشير إلى حالة من التمدد الاعتباطي للسلطة الذكورية ترتكز على شرعية مستمدة من النظام الاجتماعي؛ فتقول إحدى النساء: "**زوجي ما بيعمل شي، بس القرار الأول والأخير بالبيت لزوجي، هو أساس كل شي بالبيت والي بدو اياه بصير... ما بشاورني**". لكن على الرغم من ذلك فإن معظم النساء عبرن عن تحول كبير في السلطة واتخاذ القرار، ليس بالضرورة أن يكون جذرياً، ولكنه ملحوظ، واحدث فرقاً جوهرياً في العلاقة، وعمل على تقليص المسافة الجندرية لعلاقات السلطة بين الرجل والمرأة.

اقترن هذا التحول بارتفاع سقف الحرية بالنسبة إلى المرأة؛ إذ إن الاعتماد عليها في عملية الإنتاج اقتضى حتماً أن تعبر الحدود الجندرية التقليدية التي تقيد حريتها، وتحد من مشاركتها في المجال العام. ودون شك فإن الديناميكية المصلحية المرتبطة بتأمين معيشة الأسرة تتطلب التحرر من القيود الجندرية. تقول إحدى النساء: "**الست ما كان لازم تطلع وما كان لازم تيجي هلا بطلع وبروح وبيجي مو متل أول**". ويبدو كذلك أن الأطر الأسرية التي كانت تعزز التقييدات الجندرية وتعيد إنتاجها قد تهاوت وطأتها وتكيفت مع التحولات التي طرأت على الأدوار الجندرية، مثلاً، تقول إحدى النساء: "**بسوريا كان هو وأهله حاكمين أمرون فيني، هون ما إلهن حكم عليّ**".

جميع المقولات السابقة تدل على اعتراف ضمني من قبل الرجل، وكذلك اعتراف البنى الاجتماعية والثقافية الحاضنة للأدوار الجندرية التقليدية بمركزية

الدور والجهد والعطاء الذي تقوم به المرأة من أجل أسرتها. لقد تكررت عبارات: "**يشاورني**"... و"**يسمح لي**"... و"**لا يعارضني**"... و"**يسمع كلمتي**" على نحو واضح، وقد اقترنت هذه العبارات بعبارات أخرى مثل: "**صار**"... و"**بسوريا ما كان**"... و"**مو متل أول**"؛ مما يدل على إدراك التحول وضرورته، بل وضرورة تدعيمه كذلك، ومن قبيل ذلك أن الرجل لم يضطر إلى تقليص مسافة السلطة الجندرية واختزالها فقط، بل إظهار الاحترام والامتنان كذلك. تقول إحداهن: "**لما صرت أصرف عالبيت صار يهتم فيني أكتر وبحترمني كمان**"... وتقول أخرى: "**هلأ صار يعرف انه حاجته للمره (المرأة) أكتر... وصار يقولي يا روحي**".

إن هذه النتيجة تخالف النتائج التي أظهرتها الدراسات السابقة التي أجريت على المرأة اللاجئة في مخيم الزعتري (CP & GBV Sub-Group In Jordan, 2013, Wiggett, 2013)؛ حيث إن المرأة داخل المخيم مقيدة بالتقاليد الجندرية ومستبعدة عن الموارد، وربما تعود هذه النتيجة إلى أن بيئة المخيم مقيدة من حيث فرص العمل، كما أن الأسر تحظى بالدعم المستمر وتقدم لها المساعدات، مما يبقي المرأة تابعة وخاضعة بموجب النظام الاجتماعي. بينما خارج المخيم، في المجال العام، تعاني الأسر أكثر في الحصول على المساعدات، ولكن تبقى فرصة إيجاد عمل أكبر، وبشكل خاص بالنسبة إلى المرأة التي لا تخضع للتقييدات ذاتها التي يخضع لها الرجل.

وتخالف هذه النتيجة، جزئياً، ما توصلت إليه دراسة (Schutz, 1994) التي أظهرت أن المرأة الأفغانية اللاجئة في باكستان لم تتمكن من تأمين معيشة أسرتها عن طريق العمل في المشاريع بعيدة المدى بسبب التقاليد الأفغانية التي تمنع خروج المرأة إلى العمل وتحجبها عن المجال العام، لكنها تمكنت من مساعدة أسرتها عن طريق العمل في الحرف اليدوية داخل المنزل ومن ثم تسويقها عن طرق الرجل، وهذه الحالة تتقاطع جزئياً مع حالة المرأة السورية اللاجئة التي استثمرت مهاراتها في الإنتاج والعمل المنزلي لإعالة أسرتها. كما تخالف نتيجة دراسة (Zeleny, 2000) التي أظهرت أن المرأة الأفغانية اللاجئة في باكستان عملت على تربية الأبناء والاعتناء بشؤون البيت بعيداً عن المجال العام بموجب التقاليد الاجتماعية.

الدور العاطفي – إدارة المتاعب الوجدانية:

أجبرت الثورة السورية المواطنين على الخروج من منازلهم، بل إن منازل معظمهم هدمت، ومات مئات الآلاف من الآباء والأمهات والأبناء والأشقاء والأصدقاء

والأقارب، وضاعت ثرواتهم، وفقدوا موطنهم واستقرارهم. كل ذلك ولد جرحاً سيكولوجياً عميقاً لدى اللاجئين السوريين بوجه عام، والمرأة التي أضحت تتحمل المسؤولية وأعباءها بوجه خاص. لقد تمزقت المشاعر بين الوطن وما لهم فيه والحنين إليه، والوضع الراهن وضرورة إدارته وتدبيره. ومن هنا، أظهرت نتائج المقابلة أن ثمة ذاكرة سلبية ناتجة من خبرة الخروج من الوطن وما سبق الخروج من أحداث، كما أن هناك ألماً كبيراً وحنيناً متدفقاً لمن قتلوا أو اعتقلوا أو بقوا هناك في سوريا. وتعاني النساء متاعب وجدانية ناتجة من الوضع الراهن للأبناء من حيث ترك الدراسة أو الافتقار إلى امتيازات كانوا يتمتعون بها في موطنهم؛ فالمقارنة بين الماضي والحاضر تولد مستويات مرتفعة من الإحباط والتوتر وعدم الاستقرار. إن هذا الاضطراب والتمزق الوجداني والشعوري يتطلب، دون شك، جهداً جباراً للتعامل معه وإدارته؛ بحيث لا يطفو على السطح ويؤثر في الاستقرار الوجداني لجميع أعضاء الأسرة.

وقد أظهرت النتائج أن النساء يكافحن من أجل التظاهر بعكس ما يشعرن به والإبقاء على حالة وجدانية مستقرة في حضرة الأبناء؛ الأمر الذي يزيد من حجم المعاناة والألم ويولد إجهاداً وتوتراً. تقول إحدى النساء معبرة عن الإجهاد المتولد عن التظاهر الوجداني: "**شايفتيني أدامك (أمامك) عم إضحك، بس ما إلك علي يمين يا أختي الواحد مختنئ (يشعر بالاختناق)... بحاول خبي خوفي وحزني ما بدي أولادي يتأثروا نفسياً**". ونتيجة شدة الضغط المتولد عن هذه الحالة تصرح إحداهن: "**لو أموت أريح... بس ما فيي أبين هالشي**". وتقول أخرى: "**بحاول إضحك بس عندي كبت كتير ونفسي مضغوطة**". وكذلك: "**أنا منهارة بس واقفة على رجلي**". ومن التصريحات كذلك: "**بحس كتير بدي أصرخ، بس مضطرة أسكت**".

إن عملية التظاهر وإدارة الحالة الشعورية المضربة لا تعني التماهي مع حالة التظاهر، أو أن العملية تتم على نحو بسيط وميكانيكي، بل إن الاعتراف بالحالة الانفعالية الحقيقية يمثل حقيقة كاملة بالنسبة للنساء اللاجئات، ويبذلن جهداً مدركاً لإخفائها عن الأبناء؛ فتقول إحداهن: "**أطفالنا ما إلهم ذنب بللي بيصير معنا، لازم أطمنهم وأبين إلهم إنه هون ما في خوف... أوضاعي لو تشوفيها بتبكي علي... بس بحاول أعوضهن (الأولاد) شي**"... وتقول أخرى: "**بحاول ما بين إلهن خوفي وقهري، لما بيناموا بقعد أبكي لحالي**"... وكذلك: "**بحاول أكبت وبتحمل فوق طاقتي تحديداً إنه عندي ولد مريض نفسي، بحاول ما بين شي وأزعل إدامن (أمامهم)**". وكذلك: "**بحاول ما بين إني مو مرتاحة؛ لانهن بحسوا بالقوة بس أكون مرتاحة وبياخدوا الأمل مني**".

إن هذه المدركات المقترنة بإدارة الحالة الشعورية تمحورت، على نحو واضح، حول الأبناء وتوزعت بين محاولة طمس الذكريات السلبية، والخوف على مستقبلهم، والقلق على حاضرهم ووضعهم المعيشي. ومن قبيل ذلك تقول إحداهن: "**بخاف أولادي يطلعوا ما يرجعوا أو يتمشكلوا مع حدا بالشارع يؤوموا يسفروهن (يقومون بتسفيرهم)**"... وتقول أخرى: "**لما بكون لحالي ببكي... خايفة شو رح يصير وكيف رح نئضي (نقضي) حياتنا بس أدامن (أمامهم) ببين إني طبيعية وما في شي**". وفي السياق ذاته تقول إحداهن: "**بحاول ما فيني عوضون (أعوضهم) وبخبي خوفي وزعلي... وشلون رح نكمل هالحياة... الله بعين**".

عملت الذكريات المتعلقة بالوطن، والحنين إليه، وفقدان الأحبة فيه على تعميق الجهود المبذولة لإدارة العواطف؛ فثمة ما يظهر حالة من الانشطار المتفاعل مع العاطفة بين الوطن وواقع اللجوء؛ بحيث تبدو المرأة اللاجئة أنها (هنا) و(هناك) في آن معاً، وربما يزيد الوضع سوءاً الإدراك التام أن الرجوع إلى الوطن أو العودة إلى الاستقرار السابق غير ممكن ضمن المدى المنظور، ومن تصريحات النساء حول هذه الحالة: "**مش قادرة أنسى بيتنا... دايماً بتذكر وببكي... البيت هون كله غرفة وحدة وفيها المطبخ والحمام... بحاول أسيطر على حالي بس تعبانة كثير**"... وتقول أخرى: "**بفكر كتير متى رح نرجع على سوريا... شو صار فينا ما بعرف**"... وكذلك: "**ابني راح شهيد عمره 26 سنة، وواحد تاني عمره 24 سنة معتقل... بفكر فيهن كتير... بتمنى من الله الصبر**".

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي أظهرت إشكاليات المرأة اللاجئة ومعاناتها، بما في ذلك الافتقار إلى الدعم الوجداني (Sideris, 2000; Chunk and Bemak, 2000)، والقلق على الأهل الذين بقوا في الموطن الأصلي (Baker, 2007)، وازدواجية المشاعر بين مكان اللجوء والموطن الأصلي (Gladden, 2007; Vaseyel; 2007).

خاتمة واستنتاجات عامة:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأدوار الطارئة لدى المرأة السورية اللاجئة، ومن أجل تحقيق هذه الغاية حددت مشكلة الدراسة بالتركيز على ثلاثة محاور أساسية: الأول – الدور الإعاشي الذي يشمل تدبير معيشة الأسرة بوجه عام بما في ذلك القيام بالعمل المنتج. الثاني – الدور الجندري، ويتضمن ممارسة

السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة. الثالث – الدور العاطفي، ويتركز حول الجهود المبذولة من أجل إدارة المشاعر والسيطرة عليها.

أجريت الدراسة على عينة (قصدية) مؤلفة من (61) امرأة لاجئة ممن يقمن في شمال الأردن خارج مخيم الزعتري؛ حيث يعتبر شمال الأردن أكثر المناطق كثافة ووزناً من حيث أعداد اللاجئين. لقد استخدمت المقابلة المعمقة مع النساء اللاجئات اللواتي يراجعن الاتحاد النسائي الأردني وبعض الأماكن التي توزع فيها المساعدات على اللاجئين السوريين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المرأة السورية اللاجئة انتقلت من خلفية الحياة الأسرية إلى واجهتها، ومن الاعتمادية إلى الاستقلالية، ومن الخضوع إلى السلطة، ومن الاستقرار الوجداني إلى الاضطراب؛ فمن حيث الدور الإنتاجي تبين أن معظم النساء اللاجئات لم يكن يمارسن عملاً منتجاً يدر دخلاً تعتمد عليه الأسرة، وقد أجبرتهن ظروف اللجوء على العمل من أجل إعالة الأسرة وتدبير معيشتها، في الوقت الذي لم يجد فيه الرجل عملاً يعيل الأسرة من خلاله. وقد استثمرت معظم النساء اللاجئات مهاراتهن في العمل المنزلي بوجه عام للحصول على الدخل، وفي بعض الأحيان تم تمكينهن من ممارسة عمل ما؛ فقد عملن في مجالات إعداد الطعام إما لحسابهن الخاص وإما للمطاعم، وفي تنظيف البيوت، وحضانة الأطفال، وفي صالات الأفراح، وصالونات التجميل، وصناعة الشمع، والصابون، وسائل الجلي، والإكسسوارات، والصوف وغيرها من الأعمال المنتجة حيثما اقتضت المصلحة ذلك. وقد أظهرت النتائج أن هذا الدور الإنتاجي لم يحقق استقلالية المرأة ورفاهها، بل أثقل كاهلها وعمق معاناتها وهمومها، خاصة أن المرأة اللاجئة لم تحضر مسبقاً لتكون محور عملية الإنتاج والمسؤولية الاقتصادية.

ومن حيث الدور الجندري أظهرت النتائج أن الدور الذكوري الأبوي قد تراجع وانحسر أمام عجز المقدرة الإنتاجية؛ الأمر الذي جعل المرأة المنتجة مشاركاً قوياً في السلطة واتخاذ القرار، وقد تفردت بالسلطة واتخاذ القرار في الأسرة التي لا يوجد فيها رجل. لقد اقترن الدور الإنتاجي بمستويات متباينة من الحرية، ولكنها حرية غير سعيدة، لقد تغلف الانفراج الجندري بالمعاناة والكفاح من أجل العيش، وقد أظهرت النتائج ثناء النساء على الوضع السابق الذي كانت فيه المرأة ربة بيت

فقط، وتفاخرن بذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن النساء أدركن محوريتهن في العملية الإنتاجية، وفي السلطة، واتخاذ القرار؛ مما يكرس مصلحية التحولات ومنفعيتها.

وقد أظهرت النتائج أن المرأة اللاجئة تمارس عملاً عاطفياً يقتضي التظاهر بالهدوء والاستقرار على الرغم من التخوف والقلق والاضطراب الوجداني. لقد تمحور العمل العاطفي حول الأبناء من أجل جعلهم أكثر استقراراً وتوازناً، وقد تبين أن النساء لديهن قلقاً كبيراً حول مستقبل الأبناء، ولديهن مشاعر غير مستقرة نتيجة الذكريات المتعلقة بالحنين إلى الوطن، والقتلى، والمعتقلين. عملت النساء على كبت المشاعر السلبية في حضرة الأبناء وأظهرنها في خلوتهن على صورة بكاء. وهذا الجهد العاطفي المبذول من أجل السيطرة على العواطف والحالة الانفعالية بوجه عام يتفاعل مع تفاصيل الحياة اليومية التي تعيشها المرأة اللاجئة؛ مما يفقدها لذة الإنجاز والتحقيق.

إن التحولات الإنتاجية، والجندرية، والعاطفية التي طرأت على حياة المرأة اللاجئة تمثل نظاماً طارئاً متكاملاً يضع المرأة في خضم متناقضات عديدة؛ فهي منتجة ولكنها في الوقت نفسه تحن إلى الاعتمادية الاقتصادية وتعيشها فكراً وماضياً فكرياً، وهي صاحبة سلطة وقرار ولكنها تحتضن في قرارة ذاتها الإيديولوجيا المقترنة بالخضوع الجندري، وتتظاهر باستقرار عواطفها، بينما تعيش حالة اضطراب عاطفي خانقة. إن هذه التناقضات تمثل بالنسبة إلى المرأة اللاجئة حالة انتقالية تحسمها طوال فترة اللجوء وبقاء الظروف المحيطة بالمرأة كما هي.

خصائص الأدوار الطارئة للمرأة اللاجئة:

بالاستناد إلى النتائج السابقة يمكن استنتاج خصاص الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة باعتبارها مقدمات للتنظير حول هذه الفئة من الأدوار التي لم تأخذها نظرية الدور وتعديلاتها بعين الاعتبار:

أولاً: الدور الطارئ ينتج عن التحولات السريعة والمفاجئة، ولذلك لا تحكمه توقعات راسخة تفضي إلى فعل ميكانيكي أو توقعات مستقرة ومدركة من قبل الفرد، ولا يرتبط بنظام دور راسخ ومستقر، بل تحكمه برجماتية عملية توجهها مقتضيات المصلحة ذات الطبيعة الديناميكية.

ثانياً: إن الصيغة الظرفية الطارئة التي يتولد عنها الدور الطارئ تجعله مثقلاً بالعبء ومحاطاً بالمعاناة. إن هذا الدور يحتاج إلى جهد تكيفي وطاقة هائلة للإنجاز

المقترن بإشباع الحاجة، والمصلحة الملحة، وعلى الرغم من عقلانية هذا الدور فإنه لا يرتكز إلى حسابات دقيقة فيما يتعلق بالمسار والمقدمات والنتائج. وهذا يعني أنه قائم على عقلانية عملية تحكمها تبدلات المصلحة وتحولات الحاجة؛ فينتقل من مصلحة إلى أخرى ويستبدل قيمة بقيمة أخرى.

ثالثاً: يعتبر الدور الطارئ مركزياً في نظام الدور الذي ينتمي إليه؛ حيث يتعرض نظام الدور بأكمله إلى انقلاب جذري وتلقى واجبات الأدوار المتضمنة فيه على الدور الطارئ؛ الأمر الذي يجعل الدور الطارئ يبدو أحادي البعد في علاقته مع الأدوار الأخرى، وهذا البعد هو الواجبات، بينما تتحول الأدوار الأخرى إلى حقوق؛ مما يزيد ثقل العبء والمعاناة.

رابعاً: يشهد الدور الطارئ، على المستوى الإدراكي، حالة ازدواجية وانشطاراً بين المتطلبات الراهنة في السياق الظرفي الطارئ والمتطلبات السابقة لعملية التحول المفاجئة. إن افتقار هذا الدور إلى الاستقرار يجعله باستمرار في حالة حنين إلى الماضي وفي الوقت نفسه في حالة أمل بالمستقبل، ولذلك يتصف بالانتقالية على الرغم من أن الفترة الزمنية قد تكون طويلة.

خامساً: وبناءً على ما تقدم يقترن الدور الطارئ بضغوطات وجدانية حادة؛ حيث يتضمن جهوداً كبيرة لإدارة المشاعر؛ لتبدو مستقرة. إنه عمل من أجل التظاهر وإدارة الانطباع، يقتضي كبت المشاعر الحقيقية وإظهار ما يغايرها، وهذا الأداء يعد أحد الواجبات التي تزيد من حجم العبء والمعاناة. إن اختزال التوتر الناتج من التظاهر بعكس الشعور الحقيقي، لا يكون هنا من خلال تغيير ما نشعر به أو ما نتظاهر به، إنما من خلال التبرير والتسويغ المبني على الاستحقاق ووجوبية العمل العاطفي.

سادساً: إن الضغوطات والتحولات المرتبطة بالدور الطارئ تتفاعل مع النوع الاجتماعي ونظامه الاجتماعي؛ الأمر الذي يحدد مستوى التغيرات الطارئة على أعباء الدور وجهود الأداء ومسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية والوجدانية.

المراجع:

أخبار الآن. (2014). ظروف اللجوء السوري تجبر اللاجئات السوريات على إعالة أسرهن في الأردن، 9 يوليو.

أخبار البلد. (2014). القطامين: حملات التفتيش على العمالة الوافدة مستمرة، 25/3.

إرم. (2014). إرم تكشف عن تجار اللجوء السوري في الأردن، 14/8.

الجزيرة نيوز. (2014). معاناة اللاجئات السوريات وتعرضهن للاغتصاب والابتزاز، 19 شباط/ فبراير.

حمدان الحاج. (2014). 641 ألفاً عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن، **الدستور**3/6.

الدستور. (2014). في الأردن... 20% فقط من اللاجئين السوريين يعيشون داخل المخيمات، 6 مارس/ اذار.

رابطة المرأة السورية. (2014). مشروع الحقيبة النسائية للمرأة السورية، الموقع الرسمي: www.syrwomen.org/index.php/ar/

رانيا الصرايرة. (2014). دراسة: العمالة السورية زادت من اختلالات سوق العمل، **الغد**، 21 حزيران/ يوليو.

رنا زعرور. (2014). خارطة اللجوء السوري في الأردن، **NOW**، 12 كانون الثاني.

ريف نيوز. (2014). 36% من اللاجئات السوريات هربن من بلادهن دون أزواجهن، 17 إبريل.

سمر حدادين. (2014). دراسة تكشف عن انتهاكات بحق اللاجئات السوريات، **الرأي**، 30/4.

القدس العربي. (2014). الأمم المتحدة: اللاجئات السوريات يواجهن الإذلال والفقر والتحرش، 8 يوليو.

القدس العربي. (2014). مسؤول أممي يتوقع ارتفاع أعداد اللاجئين السوريين، 6 فبراير.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2014). 145 ألفاً من اللاجئات السوريات يصارعن من أجل البقاء فيما يرأسن أسرهن بمفردهن، 8 يوليو/تموز.

هشام منور. (2013). مبادرة لتفعيل دور اللاجئات السوريات في الأردن، **قناة النبأ الفضائية**، 27/12.

Baker, R. E. (2007). A phenomenological study of the resettlement experiences and mental health needs of Somali Bantu refugee women, *ProQuest LLC*.UMI 3289290.

Batkovic, S. (2010). The location of refugee female teacher in the Canadian Context: Not just a refugee woman. *Refuge*, Vol 29, No1.

Beltry, M. W. (1997). *Muslim Refugee women Speaks out: A Critique of The Canadian Guidelines on Refugee Women Facing Gender Related Persecution*, ProQuest LLC,UMI 0-612-32655-1.

Christian Century. (2013). Syrian refugee crisis hits neighbouring countries, April 17.

Chung, R., Bemak, F. and Wongs. (2000).Vietnamese Refugees Levels of Distress, Social Support, and Acculturation in Aplications For Mental Health Counseling,- *Journal of Mental Health Counseling*, 22., 150-161.

CP & GBV sub-working group in Jordan. (2013).

Diphram, L. & Rie B. (2013). Burmese refugee young women navigating parental experiences and resettlement. *Journal of Family Studies,* Vol. 19 No. 3, 297-305.

Friedman, A. R. (1992*). Rape and domestic violence: The experience of refugee women*. In understanding refugees from the inside out, New York. NY. Howthorne-press.

Gatten, E. (2014). Mother, Father, Sister, Brother: The roles of Syrians refugee Women, *Christian Science Monitor* ,7-1.

Gladden, J. L. (2012). *The coping strategies of sudanese refugee women in KAKUMA Refugee Camp*, Kenya, ProQuest LLC. UMI 3545615.

Goodenough, W. (1965). *Rethinking status and Role*, Toward a general model of the cultural organization of social relationship, Barnel & Noble, Inc.

Halaby, J. (2013). *Syrian refugees turn to prostitution out desperation*, From http:www.huffingtonpost.com,2013-3-8-Syria. refugees-prostitution 2839383 html.

Hall, M. (2013). *The Syrian crisis in Jordan*. From http:www.merip.org.mero.mero 062413

Linton, R. (1936). *The study of man*. New York: D. Appleton Century Company.

Markovic, M. & Manderson. (2002). Crossing National Boundaries: Social identity among recent immigrant women from the former yugoslavia in Australia, *identity: An International Journal of Theory and Research Communication*, 2, No. 4, 303-316.

Merton, R. (1957). The role- set: Problems in sociological theory, *The British Journal of Sociology*, Vol. 8. No. 2 June.

Nikolic-Ristanovic, V. (2000). *Women, Violence and war: Wartime victimizations of refugees in the Balkans*, Budapest: Central European University Press.

Parsons,T..(1951). *The social System* , New York, The free press paper back.

Schafer, L. H. (2003). True Survivors: East African refugee woman, *Africa today*, 30-47.

Schultz, C. M. (1994). Promoting Economic Self-Reliance: A Case Study of Afghan refugee women in Pakistan, *Journal of international affairs*, Vol. 47, No.2.

Sideris, T. (2000). Gender, Culture, and Trauma: Mozambican Women Share Experiences of war dislocation and Survival, *Lola Press*, 12, 56-60.

Turner, J. (1986). *The Structure of Sociological Theory*, 4th ed, The Dorsey Press.

U. S. Department of Labor Womens Bureau. (1999). *Moving From Welfare to Work: The Experiences of Refugee Women in Illinois*.

Vasey, K. (2007). Place making, Provisional return and well-Being: Iraqi refugee Women in Australia, *Refuge*, Vol. 28. No1.

Wallace, R. & Wolf, A. (2006). *Contemporary Sociological theory: Expanding the classical tradition*. 6th ed, Pearson Education, Inc.

Weine, S. M., Muzurovic, N., Kuluazovic, Y., Besic, S., Lezic, A., Mujagic, A., et al,. (2004). Family Consequences of refugee trauma, *Family Process*,Vol. 43, No. 2, 147-160.

Wiggett, M. (2013). *The forgotten voices of Female refugee: An analysis of gender roles in Refugee society*, ProQuest LLC. UMI 1549791

Zeleny, B. A. (2000). *Gendered space in Afghan refugee camps*, ProQuest LLC.UMI 9982432.

قدم في: أكتوبر 2014

أجيز في: مارس 2015